خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان
(٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)

مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة
لجمهورية الصين الشعبية
يونيو ٢٠٢٦

فهرس

مقدمة ١

أولا، تعزيز ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكامل أبعادها ٦

(١) الحق في مستوى معيشي مناسب ٦

(٢) الحق في العمل ١٠

(٣) الحق في الضمان الاجتماعي ١٢

(٤) حقوق الملكية ١٥

(٥) الحق في الصحة ١٦

(٦) الحق في التعليم ٢٢

(٧) الحقوق الثقافية ٢٥

ثانيا، إكمال آليات ضمان الحقوق المدنية والسياسية ٢٨

(١) الحق في الحياة ٢٨

(٢) الحقوق الشخصية وحقوق الكرامة ٢٩

(٣) الحقوق والمصالح للمعلومات الشخصية ٣٢

(٤) حرية الاعتقاد الديني ٣٣

(٥) الحقوق الديمقراطية ٣٤

(٦) الحق في الحصول على المحاكمة العادلة ٣٩

ثالثا، تعزيز ضمان الحقوق البيئية ٤٣

(١) إكمال منظومة حديثة لحوكمة البيئة الإيكولوجية ٤٣

(٢) تعزيز معالجة المشاكل المستعصية في الوقاية من التلوث ومعالجته.....٤٥
(٣) تحسين تنوع واستقرار واستدامة النظم الإيكولوجية ٤٧
(٤) مواجهة تغيّر المناخ ٥٠
رابعا، ضمان حقوق ومصالح الأقليات القومية والنساء والأطفال
والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة ٥٣
(١) حقوق ومصالح الأقليات القومية.....٥٣
(٢) حقوق ومصالح النساء.....٥٥
(٣) حقوق ومصالح الأطفال ٥٩
(٤) حقوق ومصالح المُسنّين.....٦٤
(٥) حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.....٦٩
خامسا، توجيه التنمية السليمة للمجالات الناشئة لحقوق الإنسان ٧٢
(١) خلق حياة رقمية وذكية جميلة.....٧٢
(٢) حث الشركات على تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان ٧٥
سادسا، الاستمرار في رفع الوعي بحقوق الإنسان ٧٧
(١) التعليم في مجال حقوق الإنسان ٧٧
(٢) أبحاث حقوق الإنسان.....٧٨
(٣) التدريب في مجال حقوق الإنسان.....٧٩
(٤) التوعية بحقوق الإنسان وتعميم المعرفة بها.....٨٠
سابعا، دفع الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان بنشاط ٨١
(١) المشاركة النشطة في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان ٨١
(٢) القيام بالحوار والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان بشكل
فعال.....٨١
(٣) المشاركة الفعالة في شؤون حقوق الإنسان للأمم المتحدة.....٨٢

(٤) الاستمرار في تعزيز أعمال استعراض تنفيذ التزامات حقوق الإنسان ٨٣
ثامنا، تنفيذ الخطة وتطبيق المسؤولية ٨٥

مقدمة

في الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥، نفذت الحكومة الصينية خطة العمل الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان، وتم تطبيق الأهداف والمهام ذات الصلة بشكل فعال، مما أدى إلى رفع مستوى ضمان حقوق الإنسان في الصين بشكل ملحوظ، وضخّ الاستقرار واليقين اللذين يصعب تحقيقهما في تطور القضية العالمية لحقوق الإنسان.

تعد الفترة من عام ٢٠٢٦ إلى عام ٢٠٣٠ فترة حاسمة لترسيخ الأسس وإحراز التقدم الشامل لتحقيق التحديث الاشتراكي بشكل أساسي في الصين. وعند نقطة انطلاق جديدة، يمتلك تطور عمل حقوق الإنسان في الصين أساساً أكثر متانة وظروفًا مواتية، ويتطلع الشعب إلى تنمية ذات جودة أعلى وضمان أكثر شمولا لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، لا تزال مشكلات التنمية غير المتوازنة وغير الكافية بارزة في الصين، ويتزايد عدم اليقين وعدم الاستقرار في البيئة الدولية المليئة بالتقلبات والاضطرابات المتشابكة بوضوح، وتؤدي التطورات العلمية والتكنولوجية والتحولات الصناعية إلى نشوء مطالب جديدة بالحقوق.

على أساس تلخيص الخبرات الناجحة السابقة، ووفقاً لمبدأ الدستور الصيني المتمثل في أن الدولة تحترم حقوق الإنسان وتضمنها، والتزاما بروح «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» و«إعلان وبرنامج عمل فيينا» والاتفاقيات

الدولية المعنية بشأن حقوق الإنسان، واستنادا إلى الواقع الصيني، وضعت الحكومة الصينية «خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)» (يُشار إليها فيما يلي بـ«خطة العمل») في ضوء «منهاج الخطة الخمسية الخامسة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية»، لتحديد أهداف مرحلية ومهام مؤشرية وإجراءات ملموسة متعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها خلال الفترة من عام ٢٠٢٦ إلى عام ٢٠٣٠.

تم وضع «خطة العمل» ويتم تنفيذها بالتمسك بإرشاد أفكار شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد، مع التطبيق الجاد للتفسيرات الهامة لشي جين بينغ حول احترام وضمان حقوق الإنسان، واتباع مفهوم حقوق الإنسان المرتكز على الشعب، والمضي بثبات على طريق تطور حقوق الإنسان في الصين، وجعل ضمان حقوق الإنسان يتخلل كل عمليات التحديث الصيني النمط، في سبيل تعزيز شعور الشعب بالكسب والسعادة والأمان من ضمان حقوق الإنسان.

المبادئ الأساسية لـ«خطة العمل» هي: رعاية حياة الإنسان وقيمته وكرامته، وتخطيط بناء حقوق الإنسان بتفكير منهجي، وتعزيز تطور عمل حقوق الإنسان بشكل خاضع للقانون ومتساوٍ وبراغماتي ومنسق ومتضافر، ورفع مستوى ضمان حقوق الإنسان في جميع الجوانب أثناء التنمية المتناسقة للحضارة المادية والسياسية والروحية والاجتماعية والإيكولوجية، وتعزيز التنمية الشاملة للإنسان والتقدم الكامل للمجتمع.

وأهداف «خطة العمل» هي: احترام مكانة الشعب كقوام رئيسي، وحماية

المصالح الأساسية للشعب، وتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعيين، وجعل ثمار بناء التحديث تعود بالفائدة بشكل أكبر وأكثر إنصافا على جميع أبناء الشعب.

– تعزيز ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكامل أبعادها من خلال التنمية العالية الجودة. يتعين تسريع تحديث الزراعة والمناطق الريفية، وتعزيز النهوض الشامل بالمناطق الريفية بهمة وقوة. ويجب تعزيز التوظيف الكامل العالي الجودة وزيادة دخل السكان، وتحسين منظومات التعليم والضمان الاجتماعي والطب والصحة، ورفع مستوى تكافؤ فرص الوصول للخدمات العامة الأساسية، وتحفيز حيوية الابتكار والإبداع الثقافي للأمة كلها، وإثراء محتوى ضمان الحقوق، وتحسين جودة حياة الشعب.

– إكمال آليات ضمان الحقوق المدنية والسياسية. ينبغي رفع المستوى المؤسسي والمعياري والإجرائي للديمقراطية الشعبية الكاملة العملية بشكل متزايد، وتوسيع المشاركة السياسية المنظمة للشعب، وضمان قيام الشعب بالانتخابات الديمقراطية والمشاورات الديمقراطية واتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي والإدارة الديمقراطية والرقابة الديمقراطية وفقا للقانون، وضمان تمتع الشعب بالحقوق والحريات على نطاق واسع وفقا للقانون. ويجب تعزيز بناء سيادة القانون بشأن حقوق الإنسان، وضمان أن يغطي احترام وضمان حقوق الإنسان جميع السلاسل والعمليات والجهات للتشريع وإنفاذ القانون والقضاء والالتزام بالقانون.

– تعزيز ضمان الحقوق البيئية. يتعين ترسيخ تبني وتطبيق مفهوم أن المياه الصافية والجبال الخضراء هي جبال من الذهب والفضة، وتطبيق

مجموعة من القوانين الخاصة بالبيئة الإيكولوجية، وإكمال المنظومة المؤسسية للحضارة الإيكولوجية. ويجب التمسك بأن الإيكولوجيا تفيد الشعب وتنفع الشعب وتخدم الشعب، والحفاظ على الأمن الإيكولوجي، وتعزيز التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون، وتحقيق أهداف بلوغ ذروة الكربون في الموعد المحدد، وبناء الصين الجميلة وتعزيز التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة.

– الضمان المتساوي لحقوق ومصالح مختلف المجموعات. يجب ضمان حقوق الأقليات القومية والنساء والأطفال والمُسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة والتنمية بشكل متساوٍ، ومنع التمييز الاجتماعي بجميع أنواعه ومناهضته. ويجب إكمال منظومة خدمات الرعاية، وتعزيز التشارك الشامل لإنجازات التنمية.

– توجيه التنمية السليمة للمجالات الناشئة لحقوق الإنسان. يجب التمسك بمبادئ التوجيه بالتنمية، والخير للشعب، والإنصاف والعدالة، وعموم الفائدة والشمول، والإظهار الكامل لدور التكنولوجيا الرقمية الذكية وعناصر البيانات في إثراء حياة الشعب وتحسين معيشته، واستخدام التكنولوجيا الرقمية الذكية لخلق حياة أفضل وتعزيز التنمية الحرة والشاملة للإنسان. وينبغي تحسين توجيه الشركات نحو المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز وعي الشركات وقدرتها على أداء مسؤوليات حقوق الإنسان باتباع «المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان».

– الاستمرار في رفع الوعي بحقوق الإنسان. يتعين تعظيم وممارسة المفهوم الصيني المعاصر لحقوق الإنسان، ودمج التعليم حول حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية الوطنية، وإجراء التدريب حول حقوق الإنسان، وتعميم

المعارف بحقوق الإنسان، وتعزيز الوعي باحترام وضمان هذه الحقوق في المجتمع بأكمله. ويجب تعزيز بناء مراكز الفكر بشأن حقوق الإنسان وقواعد أبحاث حول هذه الحقوق، وتعزيز الأبحاث حول حقوق الإنسان، وتطوير منظومة التخصصات والمنظومة الأكاديمية ومنظومة الخطاب الصينية لحقوق الإنسان.

– دفع الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان بنشاط. يتعين تعظيم ونشر القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، والدعوة إلى صون حقوق الإنسان بالأمن وتعزيز حقوق الإنسان بالتنمية ودفع حقوق الإنسان بالتعاون، ودفع تطوير الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان نحو اتجاه أكثر إنصافا وعدالة وعقلانية وشمولا. وستتم المشاركة في شؤون حقوق الإنسان للأمم المتحدة بنشاط، وإجراء الحوار والتبادل في مجال هذه الحقوق مع مختلف الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين، لتقديم إسهام صيني في تطور القضية العالمية لحقوق الإنسان.

تم إعداد «خطة العمل» بإشراف من مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة ووزارة الخارجية، وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل آلية الاجتماع المشترك لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، والآن تم تفويض مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة بإصدارها.

أولا، تعزيز ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكامل أبعادها

(١) الحق في مستوى معيشي مناسب

– الاستمرار في توطيد وتوسيع نتائج التغلب على المشاكل المستعصية في القضاء على الفقر. سيتم تنسيق الجهود لإنشاء آلية دائمة لتفادي الوقوع في الفقر أو الارتداد إليه بعد التخلص منه، والمثابرة على اتخاذ إجراءات هادفة ودقيقة للمساعدة، وتحسين ضمان تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، وزيادة المساعدة من خلال التنمية مثل تطوير الصناعات وتوفير فرص العمل، وتعزيز القوة المحركة المولدة داخليا، ومساعدة المناطق الأقل نموا حسب المستويات والأصناف المختلفة، وإكمال سياسة دعم المحافظات الرئيسية ضمن إستراتيجية النهوض بالمناطق الريفية، لضمان عدم حدوث الارتداد إلى الفقر أو الوقوع فيه على نطاق واسع.

– تطوير الوظائف الزراعية المتنوعة، وتنمية وتوسيع الصناعات والأشكال الجديدة مثل الصناعات المتميزة الريفية والبلدات القوية في القطاعات الزراعية والسياحة الترفيهية الريفية والتجربة الثقافية والتجارة الإلكترونية الريفية. سيتم تطوير التعاونيات المتخصصة للفلاحين بشكل منظم، وتنمية الشركات الرائدة في التصنيع الزراعي، وتحسين الآليات لمساعدة الفلاحين على تعزيز التوظيف المحلي وزيادة دخلهم، وتعزيز ربط سياسات الدعم

لكيانات العمل الزراعية الجديدة بتمكين زيادة دخل الفلاحين، لتعزيز الزيادة المستقرة لعوائدهم.

– تعزيز بناء قرى منسجمة وجميلة وملائمة للمعيشة والعمل، والمضي قدما في تحقيق توفر شروط الحياة الحديثة في المناطق الريفية بشكل أساسي. سيتم تعزيز النهوض بالمناطق الريفية بطريقة مصنفة ومنظمة وقائمة على المناطق المقسمة، وتنفيذ أعمال البناء الريفي بعمق، ورفع مستوى اكتمال البنية التحتية وسهولة الخدمات العامة وراحة بيئة المعيشة في المناطق الريفية تدريجيا. وسيتم الاستمرار في تنظيم وتحسين بيئة المعيشة الريفية، ودعم القرى المؤهلة لإصلاح أوجه القصور مثل الطرق الداخلية وإمدادات المياه والصرف الصحي وتجديد المراحيض الصحية ومعالجة النفايات المنزلية ومعالجة مياه الصرف الصحي ومرافق خدمات رعاية المسنين فيها وفقا للظروف المحلية، من أجل خلق مجال معيشة ريفية عالية الجودة.

– ضمان الأمن الغذائي والسلامة الغذائية. سيتم تطبيق إستراتيجية تخزين الحبوب الغذائية في الحقول وتخزينها بالتكنولوجيا بشكل معمّق، وتعزيز تنفيذ جولة جديدة من رفع قدرة إنتاج الحبوب الغذائية بحجم ١٠٠ مليار جين (جين واحد يعادل نصف كيلوغرام). وسيتم تعزيز بناء الحقول الزراعية العالية المعايير بجودة عالية، وتحسين ظروف الإنتاج الزراعي بشكل أكبر، ورفع القدرة الإنتاجية الشاملة لمحاصيل الحبوب الغذائية والمنتجات الزراعية المهمة. وستتم صياغة قانون حماية الحقول الزراعية وتحسين جودتها. وسيتم إكمال آلية الرقابة على كامل سلسلة الأغذية وكافة مراحلها، وتحسين منظومة مسؤولية سلامة الغذاء. وسيتم تعزيز الرقابة والإشراف

على سلامة الأغذية من الحقول الزراعية إلى موائد الطعام، وتقوية الإدارة والسيطرة على مصادر المخاطر المحتملة، ورفع مستوى الرقابة التعاونية والرقابة الذكية، وتعميق معالجة بقايا المبيدات الحشرية في المنتجات الزراعية الرئيسية التي تشهد بعض المشاكل.

– تعزيز قدرة ضمان إمدادات المياه في المناطق الحضرية والريفية. سيتم تسريع بناء مشاريع مصادر المياه الاحتياطية الطارئة في المناطق الحضرية. وسيتم تنفيذ أعمال حماية المياه الجوفية ومعالجتها. وستتم صياغة لوائح إمدادات المياه، وتعزيز التكافؤ في خدمات إمدادات المياه، وضمان سلامة هذه الإمدادات، لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعيشة الشعب بشكل أفضل. وسيتم بناء وتجديد حوالي ١٧٥ ألف كيلومتر من شبكات أنابيب إمدادات المياه الحضرية. وسيتم تنفيذ نموذج البناء والإدارة والصيانة الموحد "٣+١" لإمدادات المياه الريفية بالكامل، وسيبلغ معدل انتشار مياه الحنفية ٩٨٪ في المناطق الريفية بالبلاد كلها بحلول عام ٢٠٣٠.

– تحقيق توفير المساكن الملائمة بمستوى أعلى. سيتم الاستمرار في تعزيز إصلاح المنازل المتداعية في المناطق الريفية للمجموعات مثل مَن يجب وقايتهم من الارتداد إلى الفقر أو الوقوع فيه، وتجديد حوالي ٥٠٠ ألف شقة (غرفة) متداعية وقديمة في المناطق الحضرية، وتجديد حوالي ١١٥ ألف تجمع سكني قديم. وسيتم تحسين عرض المساكن المدعومة، وتعزيز ضمان المساكن للأسر المنخفضة الدخل الحضرية التي تعاني من صعوبات الإسكان، وتلبية الاحتياجات السكنية الأساسية بشكل أفضل للمجموعات العاملة التي تعاني من صعوبات الإسكان والدخل المنخفض، وحل صعوبات الإسكان المرحلية

لأهالي المدن الجدد والشباب والمجموعات الأخرى تدريجيا. وسيتم تعميق إصلاح نظام صندوق الادخار السكني، وتوسيع نطاق استخدامه، ودعم الأشخاص الذين يعملون بشكل مرن للمشاركة في نظام صندوق الادخار السكني.

– تحسين منظومة النقل والمواصلات الحديثة والشاملة. سيتم تعزيز التخطيط الموحد عبر المناطق والربط المتكامل عبر الأساليب المختلفة، وتعزيز التغطية وضمان الوصول في المناطق التي تعاني من ضعف النقل. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتم تعزيز التنمية العالية الجودة والضمان العالي المستوى والحوكمة العالية الكفاءة للنقل والمواصلات بشكل معمّق، وسيتم الانتهاء من بناء منظومة حديثة وشاملة للنقل والمواصلات بشكل أساسي. حيث ستصبح التخطيطات الشبكية والوظائف الهيكلية أكثر كمالا، وسيبلغ معدل إكمال الهيكل الأساسي لشبكة النقل والمواصلات الشاملة والثلاثية الأبعاد الوطنية ٩٥٪، وسيبلغ معدل تغطية السكان المؤهلين للتنقل في غضون ساعة واحدة بالمناطق الحضرية الرئيسية ٧٥٪.

– تعزيز تعميم الوصول إلى شبكة الإنترنت. ستتم مواصلة تعزيز بناء البنية التحتية للشبكات، ورفع معدل انتشار الإنترنت. وسيتم الاستمرار في تنفيذ العمل الخاص لـ"ترقية الإشارات"، وتسريع بناء شبكات الاتصالات في المناطق الريفية والنائية، وجعل الأرياف والزراعة والفلاحين يستخدمون شبكات أكثر تقدما وخدمات اتصالات أكثر شمولا، وتعزيز التحول الرقمي للأرياف والزراعة، وتقديم الدعم الأساسي للنهوض الشامل بالمناطق الريفية. وسيتم تسريع ترقية بناء البنية التحتية المتكاملة، وبناء شبكة صناعية جديدة

النمط، وتسريع بناء منظومة حديثة للبنية التحتية للمعلومات. إضافة لذلك، سيتم رفع مستوى تغطية شبكة النطاق العريض في المناطق الحدودية.

(٢) الحق في العمل

– التنفيذ المعمّق لإستراتيجية أولوية التوظيف، وتحقيق تحسين جودة خدمات التوظيف العامة. سيتم إكمال آلية تعزيز التوظيف، وبناء نمط تنموي صديق للتوظيف. وسيتم تعزيز التعاون والتنسيق بين الصناعات والتوظيف، وتعزيز الدعم السياساتي للقطاعات والشركات التي توظف عدداً كبيراً من الأشخاص، وتثبيت وتوسيع توظيف الفئات الرئيسية مثل خريجي الجامعات والعمال الفلاحين المهاجرين والعسكريين المسرحين. وسيتم تعزيز خدمات التوظيف "القريبة من المنزل"، وتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات التوظيف العامة. وسيتم تعزيز مساعدة الفئات المحتاجة لفرص العمل مثل الذين يجب وقايتهم من الارتداد إلى الفقر أو الوقوع فيه والذين قد تخلصوا من الفقر ويحتاجون إلى استمرار المساعدة، وتعزيز إعادة توظيف العاطلين عن العمل، وضمان توظيف شخص واحد على الأقل من الأسر التي لا يوجد فيها عامل. وسيتم استغلال وظائف النفع العام بتخطيط موحد، وإتقان تقديم المساعدة الأساسية لتوفير فرص عمل للفئات المحتاجة. وسيتم تعزيز بناء حوامل حاضنة لريادة الأعمال.

– إكمال نظام التدريب المهني مدى الحياة. سيتم توسيع إمدادات التدريب العالي الجودة. وسيتم دعم تدريب المهارات المهنية. وسيتم بذل الجهود لتعزيز وصول إعانات التدريب إلى الشركات والمشاركين في التدريب مباشرة، وتطبيق نظام طلب إعانات التدريب للفئات الرئيسية غير الموظفة. كما سيتم

تنفيذ أعمال التدريب "المهارات تضيء المستقبل".

– تعزيز ضمان حقوق ومصالح العاملين. سيتم تحسين منظومة معايير العمل وآلية التشاور والتنسيق في علاقات العمل، وإكمال نظام ضمان حقوق ومصالح العاملين في التوظيف المرن وأشكال التوظيف الجديدة، ودفع شركات المنصات لصياغة قواعد العمل بشكل منصف وتوظيف العاملين وفقا للقوانين والأنظمة، وبناء علاقات عمل متناغمة. وسيتم تحسين منظومة قوانين وأنظمة العمل والتوظيف، وتحسين نظام دعاوى النيابة العامة لضمان حقوق ومصالح العاملين، وتعزيز بناء نظام التشاورات الجماعية، وتحسين كفاءة الوساطة والتحكيم في نزاعات العمل والعاملين، وإكمال نظام الرقابة لضمان العمل، وحث الشركات على تطبيق نظام ساعات العمل والراحة والإجازة وفقا للقانون، والمعالجة الفعالة لظواهر مثل التمييز في التوظيف، وعدم دفع رواتب العاملين في الوقت المتفق عليه أو عدم دفع المستحقات الخاصة بالضمان الاجتماعي لهم، والتسريح غير القانوني. كما سيتم تحسين آلية التعامل مع نزاعات العمل والعاملين عبر طرق مختلفة.

– إكمال آلية ضمان أجور العاملين. سيتم تحسين آلية تحديد أجور العاملين والزيادة المنطقية لها وضمان دفعها، وتنفيذ نظام التشاور الجماعي للأجور، وإكمال آلية تعديل الحد الأدنى للأجور، وتعزيز الإرشاد الكلي لتوزيع الأجور في الشركات. وسيتم تعزيز تنفيذ الإجازة المدفوعة الأجر خارج أوقات الذروة. كما سيتم تطبيق نظام ضمان دفع الأجور للعمال الفلاحين المهاجرين بشكل كامل، وتحسين نظام الدعم في رفع الدعاوى المدنية، وضمان ممارسة العمال الفلاحين المهاجرين حقهم في رفع الدعاوى وفقا للقانون بفعالية.

(٣) الحق في الضمان الاجتماعي

– إكمال منظومة الضمان الاجتماعي. بالتركيز على تعزيز ضمان المجموعات الرئيسية وتعزيز استدامة النظام، سيتم إكمال منظومة متعددة المستويات للضمان الاجتماعي تغطي جميع المواطنين، وتنسّق بين الحضر والريف، وتكون منصفة وموحدة وآمنة ومعيارية ومستدامة. وسيتم تسريع تطوير منظومة متعددة المستويات والركائز للتأمين ضد الشيخوخة، وإكمال آلية تحديد وتعديل المعاشات، وزيادة معاشات التقاعد الأساسية للمقيمين في الحضر والريف تدريجياً، وتوجيه تعديل المعاشات الأساسية للمتقاعدين نحو الفئات الأقل معاشا، وتوسيع نطاق تغطية المعاش السنوي للشركات، وتنفيذ نظام المعاشات الشخصية بصورة سليمة. وسيتم رفع معدل المشاركة في التأمين الاجتماعي للعاملين في الوظائف المرنة والعمال الفلاحين المهاجرين والعاملين في أشكال التوظيف الجديدة. وسيتم أيضا توسيع تغطية التأمين الاجتماعي لحالات مثل البطالة وإصابات العمل، وإنشاء وإكمال نظام الضمان ضد الأضرار المهنية. وسيتم تحسين سياسة تحويل حسابات التأمين الاجتماعي ومواصلة الاستفادة منها. وسيتم تعزيز تحسين وتقوية صندوق الاحتياطي الإستراتيجي للضمان الاجتماعي، ومواصلة تحويل رأس المال المملوك للدولة لإثراء صندوق الضمان الاجتماعي. وسيتم الاستمرار في تنفيذ سياسة دفع رسوم التأمين ضد الشيخوخة لسكان الحضر والريف بالنيابة عن الفئات المحتاجة، وتوطيد الإنجازات المحققة في التخطيط على مستوى المقاطعة للتأمين ضد البطالة وإصابات العمل. وسيتم تحقيق خدمة السكان بـ"البطاقة الشاملة" للضمان الاجتماعي بشكل أساسي، وسيبلغ معدل تغطية

السكان الحاصلين على البطاقة الإلكترونية للضمان الاجتماعي ٩٠٪.

– إكمال منظومة متدرجة ومصنفة ومنسقة بين المناطق الحضرية والريفية للمساعدات الاجتماعية. سيتم تنفيذ قانون المساعدة الاجتماعية، وتعزيز ضمان المساعدات الاجتماعية على أساس سيادة القانون. وسيتم تحسين نظام المساعدة المعيشية الأساسية ونظام المساعدات الخاصة. وسيتم تعزيز تحديد الأسر التي تعاني من صعوبات في دفع النفقات الثابتة، وتطبيق المساعدات الخاصة للأسر التي على حافة الحصول على ضمان الحد الأدنى للمعيشة والأسر التي تعاني من صعوبات في دفع النفقات الثابتة. وسيتم تحسين نظام ضمان الحد الأدنى للمعيشة، ونظام رعاية الأشخاص الأشد احتياجا، ونظام المساعدة المؤقتة. كما سيتم تطوير المساعدات الاجتماعية الخدمية بشكل فعال.

– إكمال منظومة متعددة المستويات للتأمين الطبي. سيتم تحسين سبل تسوية الحساب للعلاج الطبي في أماكن أخرى. وسيتم إظهار دور الضمان التكميلي للتأمين الطبي التجاري بشكل مستفيض. وسيتم رفع معدل المشاركة في التأمين الطبي للعاملين في الوظائف المرنة والعمال الفلاحين المهاجرين والعاملين في أشكال التوظيف الجديدة، وتحديد الرسوم بشكل عقلاني، وتوضيح مسؤوليات دفع الرسوم لأصحاب العمل وشركات المنصات. وسيتم رفع معايير الدعم المالي للتأمين الطبي الأساسي لسكان المناطق الحضرية والريفية بشكل منطقي. وسيتم تحقيق التخطيط الموحد للتأمين الطبي الأساسي على مستوى المقاطعة بشكل أساسي، وتطبيق سياسة المشاركة في التأمين الطبي الأساسي لسكان المناطق الحضرية والريفية الحاصلين على تصاريح

الإقامة. وسيتم تعميق إصلاح طرق دفع التأمين الطبي، وتحسين استخدام الأموال الفائضة، وتحسين سياسات الدفع المتباينة للمؤسسات الطبية على مستويات مختلفة، وتحسين فعالية استخدام صندوق التأمين الطبي.

– تعزيز الدعم السياساتي لتنمية الأسرة وبناء مجتمع صديق للإنجاب. سيتم تعزيز إجراءات الدعم مثل المالية والضرائب والتعليم والإسكان والتوظيف، وتطوير الخدمات العامة الأسَرّية مثل رعاية المُسنّين ورعاية الأطفال وإرشاد التعليم الأسري وإدارة الشؤون الأسرية. وسيتم تطبيق سياسات مثل الدعم الفعال لرعاية الأطفال، لتقليل عبء التربية الأسرية. وسيتم دعم أن يدرس الأطفال من الأسرة الواحدة التي لديها أكثر من طفل في نفس المدرسة، وتوجيه سياسات ضمان الإسكان وشراء المساكن لصالح الأسر التي لديها أكثر من طفل. وسيتم ضمان التطبيق الفعلي لإجازة الولادة وإجازة مكافأة الولادة وإجازة مرافقة الولادة وإجازة رعاية الطفل وغيرها من الإجازات الإنجابية المحددة وفقا للقوانين واللوائح، وإنشاء آلية التشاطر المعقول لتكاليف إجازة مكافأة الولادة وغيرها من الإجازات. وسيتم تشجيع وحدات العمل على اتخاذ طرق مثل ساعات الدوام المرنة والعمل من المنزل بناءً على الواقع الفعلي، لتسهيل تحقيق العاملين توازنا بين العمل والأسرة. وسيتم تعزيز بناء مرافق الأمومة والطفولة في أماكن العمل والأماكن العامة مثل المؤسسات الطبية والمتاجر والمحطات والمطارات والمناطق السياحية. وسيتم دعم تقاسم الزوجين مسؤولية تربية الأطفال ورعاية المسنين، وتقليص الفجوة في الوقت المخصص للأعمال المنزلية بين الرجال والنساء. وستتم الدعوة إلى علاقات زوجية وأسَرّية قائمة على المساواة بين الجنسين والوئام

والتحضر، وتنمية ثقافة جديدة النمط للزواج والإنجاب، والتعامل الفعال مع عادات سيئة مثل ما في حفلات الزفاف ومراسم الجنازة.

(٤) حقوق الملكية

– حماية حقوق الملكية وفقا للقانون. سيتم تحسين النظام القانوني لتسجيل العقارات. وسيتم تقديم خدمات تسجيل العقارات وفقا للقوانين والأنظمة. وسيتم تعزيز قوة منع الاحتيال عبر شبكة الاتصالات ومكافحته.

– تمتين وتحسين النظام الأساسي لإدارة الأعمال في الأرياف، وتثبيت علاقة مقاولة الأراضي، واتخاذ خطوات ثابتة لتعزيز العمل التجريبي لتمديد مدة المقاولة لـ٣٠ عاما أخرى بعد انتهاء الجولة الثانية من مقاولة الأراضي، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة في مقاولة الأراضي للفلاحين المستقرين في المدن وفقا للقانون، وإكمال آلية تسعير تداول حقوق تشغيل الأراضي المقاوَلة ونظام خدمات الإدارة بهذا الصدد. وسيتم تسريع تأكيد حقوق الأراضي السكنية للمنازل الريفية وتسجيلها وإصدار شهادة لها، وتعزيز الإدارة المعيارية للأراضي السكنية الريفية، وتفعيل استغلال الأراضي والمباني غير المستخدَمة وفقا للقانون. وسيتم تعميق إصلاح نظام حقوق الملكية الجماعية في المناطق الريفية، ودعم تطوير نمط جديد للاقتصاد الجماعي الريفي. كما سيتم تعزيز البناء المعياري لسوق حقوق الملكية الريفية.

– ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للفلاحين الذين تم استملاك أراضيهم. سيتم توحيد الأعمال المحلية لاستملاك الأراضي، وتعزيز الرقابة والإدارة لتنفيذ استملاك الأراضي، وضمان أن يكون استملاك الأراضي يتفق مع المصلحة العامة، وتنفيذ إجراءات الاستملاك وفقا للقانون، وتقديم

تعويضات الاستملاك وإعادة التوطين بشكل كامل في الوقت المناسب.

– توفير حماية متساوية وطويلة الأمد وقائمة على القانون لحقوق الملكية لاقتصادات مختلف أشكال الملكية، وتنفيذ مبدأ تحميل نفس المسؤولية وتحديد نفس الجُرْم والعقوبة على انتهاكات حقوق الملكية والمصالح المشروعة لاقتصادات مختلف أشكال الملكية. سيتم تطبيق قانون تعزيز اقتصاد القطاع الخاص، وتحسين منظومة اللوائح والسياسات والأنظمة المكمِّلة، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة بشكل فعال. وسيتم إكمال وتوحيد الآليات الطويلة الأمد لإنفاذ القانون المتعلق بالشركات، ومنع وتصحيح أي إنفاذ قانون غير مشروع في أماكن أخرى وإنفاذ قانون بهدف تحقيق مصالح، ودفع أساليب إنفاذ القانون المشتركة مثل "التحقيق الشامل لمرة واحدة". وسيتم تعزيز الحماية القضائية لإنفاذ القانون بشأن حقوق الملكية، وتعزيز الرقابة القضائية على الإجراءات الإلزامية مثل الحجز والمصادرة والتجميد. وسيتم إنشاء وإكمال آلية طويلة الأمد لمعالجة السداد المتأخر لحسابات الشركات، وتسهيل قنوات تقديم الشكاوى المتعلقة بخرق الحكومة للعقود وعدم موثوقيتها. وسيتم إكمال نظام إفلاس الشركات.

– تعزيز حماية الملكية الفكرية واستخدامها، ووضع إرشادات القواعد لحماية الأسرار التجارية في المجالات الرئيسية. سيتم الاستمرار في تعميق إصلاح آلية تحديد عائدية الملكية الفكرية وتوزيع الحقوق والمصالح المتعلقة بها.

(٥) الحق في الصحة

– تنفيذ إستراتيجية منح الأسبقية لضمان صحة الشعب في التنمية. سيتم دمج مفهوم الصحة في عملية صياغة السياسات العامة وتنفيذها بأكملها،

وتسريع بناء الصين الصحية. وسيتم إكمال منظومة السياسات والأنظمة بشأن تعزيز الصحة، وإنشاء منظومة للخدمات الطبية والصحية تلبي الاحتياجات الصحية طوال دورة الحياة، والتمسك بالمصلحة العامة والطابع المُنصِف للأعمال الطبية والصحية، وتسريع تحقيق التكافؤ في الخدمات الصحية العامة الأساسية، وتعزيز التحول من "التمحور حول العلاج" إلى "التمحور حول الصحة"، وتسريع تشكيل نمط إنتاج وحياة يفيد الصحة.

– بذل الجهود لزيادة متوسط العمر المتوقع إلى ٨٠ سنة، وانخفاض معدل وفيات حديثي الولادة إلى ٣‰، ومعدل وفيات الرضع إلى ٣,٥‰، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٦‰، ومعدل وفيات الحوامل والنِفاس إلى أقل من ١٢ في كل ١٠٠ ألف امرأة، ووصول المؤشرات الصحية الرئيسية إلى مستوى الدول ذات الدخل المرتفع.

– بناء منظومة وطنية صلبة لأمن الصحة العامة. سيتم تعزيز بناء قدرات المراقبة والإنذار المبكر، والفحوص والاختبارات المخبرية، والتحقيقات الوبائية، والاستجابة الطارئة، والإنقاذ والعلاج الطبي، فيما يتعلق بالأمراض المُعدية، وتحسين آليات الوقاية والسيطرة المشتركة، وتحسين القدرة على اكتشاف الأوبئة المُعدية الكبرى في المراحل المبكرة والتعامل السريع معها. وسيتم تعزيز بناء منظومة رعاية طبية طارئة قبل الدخول إلى المستشفى، وتحسين القدرة على ضمان إمداد الدم، وبناء ١٠ مراكز إقليمية على المستوى الوطني لسلامة الدم.

– تعزيز الاستعداد الصحي للطوارئ لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل تغير المناخ والأمن البيولوجي. سيتم تقييم المخاطر الصحية

الناجمة عن تغير المناخ، ووضع خطة للاستجابة الصحية للأحداث المناخية المتطرفة. وسيتم إكمال الرقابة الكاملة السلسلة ومنظومة المراجعة الأخلاقية لبحث وتطوير وتطبيق التكنولوجيا الحيوية، وتحسين إدارة السلامة البيولوجية المختبرية والقدرات على فحص وتقييم مُسبّبات الأمراض. وسيتم تعزيز القدرات على البحث والتطوير المستقل والإنتاج والتخزين في مجالات رئيسية مثل اللقاحات والأدوية والكواشف التشخيصية، لضمان السلامة وقابلية التحكم لسلسلة توريد المنتجات الصحية الأساسية في أية ظروف متطرفة.

– دفع تغطية التأمين الطبي لجميع المواطنين. سيتم البحث في صياغة قانون الضمان الطبي. وسيتم التعديل الديناميكي لقوائم أدوية التأمين الطبي، ومواصلة توطيد مستوى الضمان الطبي الأساسي للمرضى المؤمّن عليهم. وسيتم تعزيز إنشاء نظام لتأمين الرعاية الطويلة الأمد يتكيف مع الظروف الوطنية الأساسية، ويغطي جميع المواطنين، وينسق بين المناطق الحضرية والريفية، ويكون منصفا وموحدا وآمنا ومعياريا ومستداما، لتلبية احتياجات المصابين بالعجز إلى الضمان الأساسي للرعاية الطويلة الأمد.

– تحسين تحديد وظائف المؤسسات الطبية وتوزيعها، وإكمال منظومة التشخيص والعلاج المتدرج بالتركيز على المستوى القاعدي. سيتم تعميق إصلاح المستشفيات الحكومية الموجّه نحو المنفعة العامة، وتعزيز واجباتها في تحقيق المنفعة العامة. وسيتم تعزيز التنمية المتمايزة التكميلية للمستشفيات غير الحكومية والمستشفيات بالاستثمار الصيني والأجنبي أو بالتعاون بينهما والمستشفيات بالاستثمار الأجنبي الكامل والمستشفيات الحكومية.

– تنفيذ مشروع تعزيز الطب والصحة العامة في الوحدات القاعدية. سيتم

تعزيز ضمان تشغيل المؤسسات الطبية في المحافظات والأحياء والوحدات القاعدية، وتحسين ظروف الخدمة الأساسية، وتعزيز انتقال خدمات الرعاية الطبية إلى المستويات الأدنى، وتنظيم خدمات طبية متنقلة، وتنفيذ التعاون بين المؤسسات الطبية بطريقة متناظرة. وسيتم دفع تنفيذ الفحوصات الموزعة في المؤسسات الطبية والصحية في النواحي والبلدات أو التجمعات السكنية، والتشخيص المركزي في مستشفيات المحافظات والأحياء، والاعتراف المتبادل بنتائج الفحص والاختبار. وسيتم تحقيق تغطية كاملة للمجمّعات الطبية المترابطة على مستوى المحافظة، ودعم حوالي ألف مجمّع طبي على مستوى المحافظة لتحسين قدراتها الشاملة في الخدمة. وسيتم توسيع نطاق شراء الأدوية وتخصيصها واستخدامها على المستوى القاعدي، وتقوية توافق استخدام الأدوية على المستوى القاعدي.

– رفع مستوى بناء القدرات للطواقم الطبية. سيتم الاستمرار في توسيع صفوف متخصصة في الخدمات الطبية في الطب العام وطب الأطفال والصحة النفسية والإسعاف والطب الصيني التقليدي وأمراض العدوى وعلم الأمراض وإعادة التأهيل والتمريض. وسيبلغ عدد الأطباء الممارسين لكل ألف شخص ٣,٧٧ طبيب، وعدد الممرضين المسجلين ٥,١ ممرض؛ وسيكون لكل مؤسسة طبية وصحية حكومية (جماعية) على مستوى القرية طبيب ممارس (مساعد) واحد بالمتوسط، وستبلغ نسبة الأطباء الممارسين (المساعدين) بين الأطباء الريفيين حوالي ٥٠٪. وسيتم تنفيذ مشروع دعم عشرة آلاف طبيب لأعمال الصحة الريفية، والبرنامج الخاص للتدريب المجاني لطلاب الطب الريفيين الموجهين للمناطق الريفية حسب الطلب، والخطة الخاصة للأطباء الريفيين من

طلاب الجامعات.

– تطوير الخدمات الكاملة السلسلة للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وإدارة الصحة. سيتم إكمال منظومة الفحص المبكر والتشخيص المبكر والعلاج المبكر، وتعزيز الوقاية والعلاج والإدارة معا للأمراض المتعددة. وسيتم تنفيذ خطة العمل لنمط الحياة الصحي، وتعزيز التوجيه والإدارة الصحيّين اليوميّين. وسيتم تنظيم ودمج خدمات الوقاية والعلاج في المستشفيات للعلاج في المرحلة الحادة ومؤسسات إعادة تأهيل النقاهة والمؤسسات الطبية والصحية القاعدية وغيرها، وتوسيع إمداد خدمات التمريض التأهيلي، وتحسين نظام مسؤولية التشخيص الأولي، وآلية الإحالة بين المستشفيات والعيادات، لتحسين استمرارية الخدمات.

– إكمال المنظومة الشاملة للوقاية والسيطرة على الأمراض المزمنة. سيتم رفع جودة وكفاءة المناطق النموذجية الوطنية الشاملة للوقاية والسيطرة على الأمراض المزمنة، وخفض معدل الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض المزمنة الكبرى إلى أقل من ١٣٪. وبالجمع مع بناء قدرات المؤسسات الطبية والصحية القاعدية، سيتم توفير خدمات إدارة الصحة للأمراض المزمنة على المستوى القاعدي بنمط الوظائف المتكاملة، أي "خدمة شاملة في مركز واحد". وسيبلغ معدل خدمات الإدارة الموحدة على المستوى القاعدي للمرضى المصابين بكل من ارتفاع ضغط الدم والسكري من النوع الثاني، أكثر من ٧٠٪.

– تعزيز وراثة الطب الصيني التقليدي وصيدلته والابتكار فيه. ستتم مواصلة تنفيذ المشروع الكبير لإحياء وتطوير الطب الصيني التقليدي وصيدلته، والاستمرار في رفع قدرة الطب الصيني التقليدي وصيدلته

على الوقاية من الأمراض وعلاجها، وتحسين توفير خدمات الطب الصيني التقليدي وصيدلته، وتعزيز الدمج بين الطب الصيني والآخر الغربي. وستتم تقوية البحث العلمي المنظم، وتحسين قدرة الطب الصيني التقليدي وصيدلته على الابتكار العلمي والتكنولوجي. وسيتم تعميق بناء ثقافة الطب الصيني التقليدي وصيدلته.

– تعزيز خدمات الصحة النفسية والعقلية. سيتم تحسين آلية التدخل في الأزمات النفسية، وإكمال خدمات إدارة تقارير التشخيص والرعاية الطبية والمتابعة للاضطرابات العقلية الشديدة، وسيبلغ معدل خدمات إدارة المرضى المصابين باضطرابات عقلية شديدة أكثر من ٩٠٪. وسيزداد عدد المحافظات التي تقدم خدمات عيادة الصحة النفسية بـ١١٠ محافظات. وسيتم تعميم التوعية بالصحة النفسية، وإكمال النظام الوطني للإنذار المبكر لمراقبة الصحة النفسية للطلاب. وسيتواصل تحسين منظومة خدمات الصحة النفسية والعقلية، ورفع القدرة على الخدمة ومستواها.

– إكمال آلية تحديد أسعار الأدوية، وتحسين سياسة الشراء المركز للأدوية والمُستهلَكات الطبية. سيتم تحسين مراجعة واعتماد الأدوية المُبتَكرة والأدوية الضرورية بشكل عاجل في الممارسة السريرية، وإكمال آلية دعم التأمين الطبي للتطوير العالي الجودة للأدوية المبتكرة والأجهزة الطبية، وتحسين قوائم الأدوية المبتكرة، وتشجيع التأمين التجاري على توسيع نطاق تغطية الأدوية المبتكرة.

– الارتقاء بمستوى الخدمات العامة التي تشجع جميع المواطنين على تقوية الجسم. سيتم تعزيز بناء ملاعب ومرافق متميزة بالحجم الصغير

والشكل الجميل لتشجيع جميع المواطنين على تقوية الجسم، ودفع افتتاح الملاعب والصالات الرياضية العامة مجانا أو برسوم منخفضة، وإكمال وتحسين "دائرة الوصول إلى تقوية الجسم في غضون ١٥ دقيقة". وستبلغ نسبة الأشخاص الذين يشاركون في التمارين البدنية بانتظام حوالي ٤٠٪. وسيتم دفع بناء ١٠٠ وجهة عالية الجودة للرياضات في الهواء الطلق مثل مناطق ألعاب الجليد والثلج والجبال.

(٦) الحق في التعليم

– إدارة التعليم الذي يُرضي الشعب. سيتم تسريع بناء منظومة تعليمية عالية الجودة، وضمان الإنصاف في التعليم، وتضييق الفجوة في التعليم بين الحضر والريف والمناطق والمدارس المختلفة.

– تعزيز التنمية العالية الجودة ذات النفع العام للتعليم قبل المدرسي. سيتم تنفيذ خطة العمل للتنمية العالية الجودة ذات النفع العام للتعليم قبل المدرسي خلال فترة "الخطة الخمسية الخامسة عشرة"، وتحسين توزيع موارد التعليم قبل المدرسي، وتطوير رياض الأطفال التي تديرها الحكومة بقوة، ورفع نسبة الأطفال في رياض الأطفال التي تديرها الحكومة من بين جميع أنواع رياض الأطفال، وإكمال الدمج بين آلية ضمان التعليم قبل المدرسي وتنفيذ التعليم المجاني قبل المدرسي، ودفع التنمية العالية الجودة للتعليم قبل المدرسي. وسيتم تنفيذ أحكام قانون التعليم قبل المدرسي، وتشجيع رياض الأطفال ذات النفع العام على قبول الأطفال ذوي الإعاقة الذين قادرون على التكيف مع حياة الرياض، وتقديم مساعدات وتسهيلات لهم.

– التخطيط الموحد للتنمية العالية الجودة والمتوازنة للتعليم الإلزامي.

سيتم تعزيز البناء المعياري لمدارس التعليم الإلزامي، وتعزيز التوزيع والتدفق السليم للموارد التعليمية العالية الجودة. وسيتم استكشاف تمديد فترة التعليم الإلزامي، وإدارة المدارس الريفية الصغيرة الضرورية بشكل جيد. وسيتم تعزيز التدريس في الصفوف الصغيرة بطريقة منظمة، وتحسين الظروف التعليمية ومستوى الإدارة في المدارس الداخلية.

– تعزيز التطور المتنوع للمدارس في المرحلة الثانوية. سيتم تنسيق الجهود لتعزيز التنمية المتمايزة للمدارس في المرحلة الثانوية داخل كل مدينة، واستكشاف إنشاء عدد من المدارس الثانوية العادية المتميزة بالتعليم العلمي، وإجادة الإدارة للمدارس الثانوية الشاملة. وسيتم التنفيذ المعمق لخطة العمل للنهوض بالمدارس الثانوية العادية على مستوى المحافظة. وسترتفع نسبة القيد الإجمالية للتعليم الثانوي إلى ٩٣٪.

– تعزيز تطوير التعليم الأسَرّي. ستتم زيادة قوة تنفيذ قانون تعزيز التعليم الأسري، وتطبيق آلية تنفيذ التعليم الأسري المتمثلة في المسؤولية الأسرية والدعم الحكومي والتعاون المجتمعي، وإبراز دور التجمعات السكنية وأولياء أمور الطلاب والمدارس، وتحسين الفعالية العملية للتعليم الأسري، وضمان تمتع القاصرين ببيئة تعليمية أسرية صحية ومتحضرة وإيجابية وساعية إلى الخير.

– تسريع بناء منظومة التعليم المهني الحديثة. سيتم تعزيز التنمية المترابطة المتكاملة للتعليم المهني الثانوي والتعليم المهني العالي، والتعليم المهني والتعليم العادي، وزيادة عدد مدارس البكالوريوس المهنية وحجم قبول الطلاب فيها بشكل ثابت، وتوسيع نطاق الاستفادة من التعليم المهني. وسيتم

بناء حوالي ٦٠ مدرسة عالية المستوى للتعليم المهني العالي وحوالي ١٦٠ مجموعة متخصصة عالية المستوى، وبناء عدد من المعاهد العالية الجودة للفنيين و١٠٠ تخصص عالي الجودة، وبناء ٢٠٠ قاعدة تدريب تدمج بين الصناعة والتعليم. وسيرتفع متوسط سنوات تلقي التعليم للسكان في سن العمل إلى ١١,٧ سنة، وسيرتفع متوسط سنوات تلقي التعليم للسكان الجُدد في سِنّ العمل إلى ١٤,٧ سنة.

– تعزيز التوزيع المُنصِف لموارد التعليم العالي. سيتم تحسين تخطيط التعليم العالي، والتوجيه المناسب لموارد التعليم العالي الجديدة إلى المناطق الوسطى والغربية والمناطق ذات التعليم العالي الضعيف، وتحسين آلية الدعم المتناظر. وسيرتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي إلى ٦٥٪. وسيتم بناء حوالي ٢٠٠ جامعة عالية المستوى موجهة للتطبيقات وحوالي ١٥٠ منصة وطنية للابتكار متسمة بدمج الصناعة والتعليم. وسيزيد عدد طلاب البكالوريوس الذين تقبلهم الجامعات العالمية المستوى والجامعات ذات التخصصات الرائدة عالميا بأكثر من ١٠٠ ألف، وسترتفع نسبة طلاب الدكتوراه بشكل ثابت.

– ضمان الإنفاق على التعليم. سيتم ضمان زيادة إنفاق الميزانية العامة العادية على التعليم عاما بعد عام، وضمان أن تكون نسبة الإنفاق المالي الوطني على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من ٤٪، وزيادة نسبة استثمار الميزانية في التعليم تدريجيا. وسيتم توجيه وتوحيد استثمار وتبرع القوى الاجتماعية للتعليم، وتحسين منظومة المساعدات المالية للطلاب التي تغطي جميع المراحل الدراسية.

(٧) الحقوق الثقافية

– تحسين جودة إمداد المنتجات الثقافية. سيتم خلق بيئة ثقافية جيدة، وتعزيز القدرة على الإبداع الثقافي الأصلي، وتشجيع إنتاج المزيد من الأعمال المتميزة في الصحافة والإعلام والنشر والإذاعة والسينما والتلفزيون والأدب والفنون وغيرها من المجالات. وستتم تنمية وتشكيل صفوف كبيرة الحجم وسليمة البنية وساعية إلى الابتكار من الكفاءات الثقافية العالية المستوى.

– سيتم إنشاء المبنى الجديد للأرشيف المركزي والمبنى الجديد للمتحف الوطني للتاريخ الطبيعي ومخزن الوثائق الوطني، وبناء المعرض الوطني للفنون. وسيتم رفع مستوى الخدمات في المكتبات العامة والمراكز الثقافية العامة والمساحات الثقافية العامة الجديدة الطراز، وتنفيذ خطة رفع مستوى المتاحف المتوسطة والصغيرة.

– توجيه الموارد الثقافية العالية الجودة للتدفق نحو المستوى القاعدي. سيتم تعزيز تفصيل معايير التنفيذ وقوائم الخدمات للخدمات الثقافية العامة. وسيتم دفع البناء المتكامل لمنظومة الخدمات الثقافية العامة الحضرية والريفية، وتنفيذ مشروع إفادة الشعب بالثقافة من خلال سبل مبتكرة، وتعزيز الاندماج الفعال للموارد الثقافية العالية الجودة في المساحات الثقافية العامة الحضرية والريفية والحياة اليومية للجمهور.

– تعزيز بناء نمط جديد للشبكات الإذاعية والتلفزيونية، وتحسين قدرة إنتاج وبث المحتويات بوضوح فائق، وتعميق معالجة ظواهر تحصيل الرسوم المتداخلة والتشغيل المعقد لاستخدام تلفزيون الإنترنت.

– تشكيل منظومة خدمات لتعميم القراءة بين جميع المواطنين تغطي

المناطق الحضرية والريفية. سيتم تعميق بناء مجتمع صديق للقراءة، والقيام بعمل جيد في إنشاء غرف الكتب للتجمعات السكنية وقاعات مطالعة ومكتبات ريفية، وتحسين بيئة القراءة، وتعزيز التحول الملائم للمسنين والتحول الرقمي والتحول الخالي من العوائق، ورفع مستوى خدمات ضمان القراءة للجميع. وسيرتفع معدل القراءة الشامل للمواطنين إلى أكثر من ٨٣٪.

– التنفيذ المعمق لمشروع توارث وتطوير الثقافة التقليدية الصينية الممتازة، وتعزيز الحماية المنهجية للتراث الثقافي. سيتم تعزيز الحماية الفعالة والإرث الحيّ للمدن والأحياء والشوارع والقرى والبلدات التاريخية والثقافية الشهيرة، وإنشاء آلية لتنفيذ الحماية تركز على السكان، وبناء الحدائق الثقافية الوطنية والاستفادة منها بشكل جيد. وسيتم إنجاز التعداد الوطني الرابع للآثار الثقافية والمسح الخاص للأحياء القديمة والشوارع القديمة، وتحسين جودة وكفاءة الخدمات الثقافية العامة للمتاحف. وسيتم إجراء المسح الوطني لموارد التراث الثقافي غير المادي، والاستمرار في تسجيل الورَثة الممثِّلين للتراث الثقافي غير المادي على المستوى الوطني، وإكمال نظام وآلية الوراثة والحماية. وسيتم تعزيز الحماية الرقمية للتراث الثقافي. وسيتواصل فتح المتاحف مجانا، وسيتم تشجيع فتح وحدات حماية الآثار الثقافية للجمهور، وتحسين مستوى الخدمات الثقافية العامة للتراث الثقافي. وسيتم إنشاء المركز الوطني للابتكار العلمي والتكنولوجي في التراث الثقافي ومركز الأبحاث الأثرية الوطني لحضارة أسرتي شيا وشانغ. وستتعزز الحماية الشاملة لخط التراث الثقافي الوطني في ممر خشي والطريق إلى شو وطريق تشين المستقيم. وسيتم دفع حماية وجمع ونشر «يونغله داديان» (موسوعة

يونغله) ووثائق دونهوانغ والوثائق على شرائح الخيزران، بشكل منهجي.

– إثراء إمداد المنتجات السياحية العالية الجودة. سيتم دفع تجديد وتطوير مناطق المعالم السياحية، وتحسين جودة المنتجعات، وتنمية منتجات الترفيه وقضاء العطلات ومنتجات السياحة المميزة والعلامات التجارية العالية الجودة لخدمات السياحة. وسيتم تحسين الخدمات العامة للسياحة، وتحسين جودة خدمات السياحة في السلسلة بأكملها.

ثانيا، إكمال آليات ضمان الحقوق المدنية والسياسية

(١) الحق في الحياة

– تحسين منظومة ضمان الحق في الحياة في حالات الطوارئ. سيتم تنفيذ قانون الاستجابة للطوارئ وقانون الاستجابة لطوارئ الصحة العامة، وإكمال منظومة القوانين واللوائح لإدارة الطوارئ. وسيتم تعزيز الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر بالكوارث. وسيتم تعزيز التعامل مع المخاطر والمخاطر المحتملة وضمان توفير الموارد الطارئة بشكل شامل، ورفع القدرة الجديدة النوعية للإنقاذ الطارئ، والتنفيذ الكفء للإغاثة والتعافي بعد الكوارث، وتقليل خسائر الكوارث الطبيعية إلى أقصى حد.

– تعزيز القدرة على منع مخاطر السلامة العامة. سيتم تنفيذ نظام مسؤولية سلامة الإنتاج لجميع الأفراد بصرامة، ورفع مستوى السلامة الجوهرية للبنية التحتية الهامة، وتحسين الآليات المتعلقة بسلامة الإنتاج لاستقصاء المخاطر ومعالجتها والتحقق بأثر رجعي من المسؤولية، ورفع جودة وكفاءة إنفاذ القانون في سلامة الإنتاج، وتعزيز تحويل نمط حوكمة السلامة العامة إلى الوقاية المسبقة.

– حماية الأمن والاستقرار الاجتماعيين بفعالية، وبذل أقصى الجهود لمنع وقوع أحداث متطرفة وأحداث عنف تنتهك سلامة جماهير الشعب وحياتها. ينبغي مكافحة الجرائم المتطرفة بصرامة وفقا للقانون، ومعاقبة أي جُرْم

جنائي خبيث. وسيتم بناء آليات شاملة لمعالجة التناقضات الاجتماعية تتمثل في الوقاية والسيطرة من المصدر، الفحص والتحليل، حل النزاعات، التعامل مع الطوارئ، وإكمال منظومة الخدمات النفسية الاجتماعية وآلية التدخل في الأزمات.

– الالتزام بالسياسة الجنائية المتمثلة في "الحفاظ على عقوبة الإعدام، والتحكم الصارم والاستخدام الحذر لعقوبة الإعدام". سيتم توحيد معايير تطبيق عقوبة الإعدام، وتعزيز الرقابة القانونية على قضايا الإعدام الخطيرة والمعقدة التي لها تأثير اجتماعي سلبي كبير، لضمان أن تُطبق عقوبة الإعدام فقط على عدد قليل للغاية من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم شديدة الخطورة. وسيتم تطبيق نظام حضور الشهود وخبراء الإثبات أمام المحكمة، وتحسين نظام الدفاع في قضايا الإعدام. وسيتم إكمال آلية الرقابة القانونية على مراجعة أحكام عقوبة الإعدام.

(٢) الحقوق الشخصية وحقوق الكرامة

– ضمان الحقوق الشخصية وفقا للقانون. يُمنع منعا باتاً الاحتجاز غير القانوني. وستتم معايرة تطبيق الإجراءات الإلزامية المتعلقة بالحقوق الشخصية، مثل الإقامة تحت المراقبة والاحتجاز والاعتقال، وتحسين نظام تغيير طرق تنفيذ العقوبة مثل تخفيف العقوبة والإفراج المشروط وتنفيذ العقوبة خارج السجن مؤقتا. وسيتم تعزيز الرقابة على أنشطة التحقيق، والتحقيق وفقاً للقانون في أي جُرم متعلق باحتجاز غير قانوني يرتكبه عاملون في القضاء باستخدام سلطاتهم.

– المنع البات للتعذيب لانتزاع الاعترافات أثناء الاستجواب. لتحقيق

الضمان الفعال للحقوق والمصالح المشروعة للمشتبه بهم والمتّهَمين، سيتم تحسين الأنظمة لمنع جرائم مثل التعذيب للحصول على الاعترافات ووسائل جمع الأدلة باستخدام العنف. وسيتم رفع قضية وفقا للقانون للتحقيق في أية أفعال إجرامية يرتكبها عاملون في القضاء باستخدام سلطاتهم، مثل التصرف بشكل غير قانوني لكسب مصالح شخصية، والحصول على الاعترافات تحت التعذيب، وجمع الأدلة بالعنف.

– تطبيق مبدأ تحميل المسؤولية الجنائية على الفاعل وحده. سيتم منع وتصحيح أي تقييد غير قانوني لحقوق زوج أو زوجة وأبناء ووالدين وأقارب آخرين لأشخاص متورطين في جرائم، لا سيما التقييد بمجالات التعليم والعمل والضمان الاجتماعي وغيرها.

– ضمان الحقوق المشروعة، وفقا للقانون، للأشخاص الخاضعين للمراقبة. سيتم احترام وضمان الكرامة الشخصية للأفراد الخاضعين للمراقبة. وسيتم تسريع العمل التشريعي بشأن مراكز الاحتجاز، والمزيد من تعزيز الرقابة على إنفاذ القانون، والترسيخ الفعال للإدارة المفصلة والدقيقة، وتوحيد عمليات إنفاذ القانون، وتعميق سيادة القانون والمعايرة للأعمال الخاصة بمراكز الاحتجاز. وسيتم تنفيذ قانون السجون المعدَّل، وتحسين منظومة القوانين واللوائح والأنظمة للعمل في السجون. وسيتم الاستمرار في تحسين ظروف احتجاز الأشخاص الخاضعين للمراقبة، ورفع المستوى المتخصص للرعاية الطبية والصحية، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للخاضعين للمراقبة بشكل كامل. وسيتم تعميق تطبيق آلية الرقابة من قبل أجهزة النيابة العامة والتي تتمثل في "التواجد الميداني + جولات التفتيش + التكنولوجيا"،

والعمل وفقا للقانون على معاقبة ومراقبة وتصحيح السلوكيات التي تنتهك الحقوق والمصالح المشروعة للأشخاص الخاضعين للمراقبة.

– ضمان الحقوق المشروعة للخاضعين للعلاج الإجباري من الإدمان وفقا للقانون. سيتم تنظيم وتوحيد أعمال إنفاذ القانون والإدارة في أماكن مكافحة الإدمان، وتطبيق جميع أنظمة ومعايير إدارة السلامة في هذه الأماكن بصرامة، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة للخاضعين للعلاج الإجباري من الإدمان.

– توحيد التنفيذ والعلاج والإدارة والرقابة للعلاج الطبي الإلزامي، وضمان الحقوق المشروعة للأشخاص الخاضعين للعلاج الطبي الإلزامي. سيتم تسريع دفع بناء المصحات للعلاج الطبي الإلزامي، وتوحيد إدارة الأشخاص الخاضعين للعلاج الطبي الإلزامي، والقيام وفقا للقانون بأعمال العلاج وإعادة التأهيل والتشخيص والتقييم وتقديم رأي لإلغاء العلاج الطبي الإلزامي، وحماية الكرامة الشخصية وسلامة الأرواح والممتلكات للأشخاص الخاضعين للعلاج الطبي الإلزامي، والاستمرار في رفع مستوى الإدارة وفقا للقانون والمعايير لمصحات العلاج الطبي الإلزامي.

– تعزيز الحماية القضائية لحقوق الكرامة. سيتم وضع وإصدار التفسيرات القضائية حول حقوق الكرامة في القانون المدني، ووضع قواعد تطبيق قضائي واضحة لأمر الحظر المتعلق بانتهاك حقوق الكرامة. وسيتم التصدي الاستباقي لتحديات النزاعات الجديدة النمط حول حقوق الكرامة والتي تسببها تطورات التكنولوجيا السيبرانية والمعلوماتية، وإصدار الحالات الإرشادية والنموذجية لحماية حقوق الكرامة في حينه.

(٣) الحقوق والمصالح للمعلومات الشخصية

– التعزيز المُعمّق لحماية المعلومات الشخصية على أساس سيادة القانون. ينبغي تنفيذ قانون أمن البيانات وقانون حماية المعلومات الشخصية، وتعزيز التشريع وإنفاذ القانون والقضاء وتعميم المعارف القانونية في مجال شبكة الإنترنت بتخطيط موحد، وتعزيز التشغيل الصحي للإنترنت على مسار سيادة القانون. وسيتم تسريع التشريعات في المجالات الرئيسية والناشئة، وتحسين المنظومة المؤسسية لحماية المعلومات الشخصية باستمرار. وسيتم تعزيز حوكمة بيانات الشبكة، والقيام بعمل إدارة أمن البيانات عبر الحدود بكفاءة عالية.

– تنفيذ أنظمة وإجراءات ذات صلة بحماية الأمن السيبراني وأمن البيانات، ومنع تسريبات البيانات الواسعة النطاق وجمع واستخدام المعلومات الشخصية خارج النطاق والتهجّم على صور المستخدمين وغيرها من الأفعال التي تنتهك حقوق ومصالح المواطنين في المعلومات الشخصية. سيتم تعزيز توجيه المنصات الإلكترونية ووسائل الإعلام غير الرسمية ومؤسسات الشبكات المتعددة القنوات، وتأكيد المسؤولية الرئيسية للمنصات في حماية حقوق ومصالح المواطنين في المعلومات الشخصية. وسيتم تعزيز حوكمة أمن الذكاء الاصطناعي، وتحسين تسجيل خدمات النماذج الكبيرة وإدارتها، والحفاظ على الخط الأساسي لأمن المعلومات الشخصية.

– إكمال آلية إنفاذ القانون والقضاء لحماية المعلومات الشخصية، والتحقيق والتعامل وفقا للقانون مع جميع أنواع القضايا المخالفة للقوانين والأنظمة والتي تنتهك المعلومات الشخصية للمواطنين. ستتم صياغة وإصدار

تفسيرات قضائية حول حماية المعلومات الشخصية. وسيتم نشر حالات نماذج لمعاقبة انتهاك معلومات المواطنين الشخصية والعنف عبر الإنترنت. وسيتم تعزيز استقبال ومعالجة البلاغات الإلكترونية بشأن المعلومات غير القانونية والسيئة، مع التركيز على تنقية بيئة الشبكة الإلكترونية، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لمستخدمي الإنترنت.

(٤) حرية الاعتقاد الديني

– ضمان حرية الاعتقاد الديني. سيتم التطبيق الكامل لسياسة الحزب حول الشؤون الدينية، واحترام المعتقدات الدينية للجماهير. وسيتم تعزيز المزيد من التحسين والتفصيل للقوانين واللوائح المتعلقة بإدارة الشؤون الدينية، وزيادة استهداف الأنظمة وقابليتها للتشغيل وعصريتها. وستتم حماية الجموع الغفيرة من جماهير المتدينين وغير المتدينين من أضرار أية أفكار متطرفة.

– دفع أن تكون العلاقات الدينية أكثر انسجاما. سيتم التمسك بالمساواة بين مختلف الأديان، والتمسك بمبدأ الاستقلالية والإدارة الذاتية، والتمسك باتجاه إضفاء الطابع الصيني على الأديان في بلادنا، والمبادرة إلى إرشاد الممارسات الدينية للتأقلم مع المجتمع الاشتراكي، ودفع الأديان لتكون أكثر توافقا مع المجتمع وتخدم المجتمع وتؤدي مسؤولياتها الاجتماعية.

– حماية الحقوق والمصالح المشروعة للأوساط الدينية. سيتم ضمان أن تمارس جماهير المتدينين الأنشطة الدينية الطبيعية على أساس العقائد والشرائع والعادات التقليدية، وفقا للقانون، دون تعرضها لأي تدخل أو قيود. وسيتم تقديم تسهيلات لجماهير المتدينين من جميع القوميات لاكتساب المعارف الدينية. وسيتم الاهتمام برجال الدين ورعايتهم، وتحسين مستوى

الضمان الاجتماعي للعاملين في الوظائف الدينية. وسيتم تحسين ظروف الأنشطة الدينية.

– تشجيع التبادلات الدولية في المجال الديني. سيتم تشجيع مختلف الأديان على إنشاء مشاريع ذات علامات متميزة وطابع صيني للتبادل الدولي بناءً على خصائصها. وسيتم دعم مزيد من الأعمال الثقافية والأكاديمية الدينية العالية الجودة، لتتجه إلى العالم. وستتم الدعوة إلى الاحترام المتبادل والحوار المتساوي والشمول والتعلم المتبادل بين الحضارات والأديان المختلفة، ومعارضة جميع أشكال التعصب والوصم في المجال الديني.

(٥) الحقوق الديمقراطية

– توسيع المشاركة السياسية المنظمة للشعب، وإثراء أشكال الديمقراطية على جميع المستويات، وتطوير ديمقراطية شعبية كاملة العملية أكثر اتساعا وشمولا واكتمالا، وضمان حق الانتخاب وحق الترشح وحق المعرفة وحق المشاركة وحق التعبير وحق الرقابة وفقا للقانون.

– إكمال نظام مجلس نواب الشعب وآلية عمله. سيتم التطبيق والتنفيذ الصارم لقانون الانتخابات والقانون التنظيمي للمجلس الوطني لنواب الشعب والقانون التنظيمي للمجالس المحلية لنواب الشعب والحكومات الشعبية المحلية على جميع المستويات وقانون النواب، والاستمرار في تعزيز نظام مجلس نواب الشعب ليصبح أكثر نضجا وثباتا. وسيتم إثراء محتويات وأشكال تواصل نواب مجالس نواب الشعب مع جماهير الشعب، وإكمال آلية العمل لاستيعاب آراء الشعب وجمع حكمته. وسيتم تعزيز التعامل مع اقتراحات النواب، وضمان إظهار دور النواب بشكل فعال.

– تحسين نظام طلب الآراء بشكل علني حول مشاريع القوانين. سيتم تعزيز إرسال ونشر معلومات العمل التشريعي على منصات الإعلام. وستتعزز جهود إجادة العمل في إنشاء نقاط اتصال تشريعية قاعدية للجنة الشؤون القانونية التابعة للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب. وسيتم تحسين آلية التغذية الراجعة لاستيعاب واعتماد الآراء التشريعية.

– تعزيز بناء نظامية ومعيارية وإجرائية الديمقراطية التشاورية. سيتم دفع تطور الديمقراطية التشاورية بشكل واسع وعلى مستويات متعددة ضمن إطار مؤسسي. وسيتم إظهار دور المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني كمؤسسة تشاورية متخصصة، وإكمال آليات التفاعل التشاوري العميق والتعبير الكامل عن الآراء وتحقيق التوافق على نطاق واسع. وسيتم دفع تحسين آليات اعتماد نتائج التشاورات في المؤتمر الاستشاري السياسي وتطبيقها والتغذية الراجعة بشأنها.

– تحسين المنظومة المؤسسية للديمقراطية القاعدية. سيتم التنفيذ الكامل للقانون التنظيمي للجان القرويين والقانون التنظيمي للجان السكان في المناطق الحضرية. وسيتم إكمال نظام الديمقراطية القاعدية، وضمان إدارة الشعب للشؤون العامة ومشاريع المصلحة العامة في الوحدات القاعدية وفقا للقانون. وسيتم إكمال نظام الإدارة الديمقراطية للشركات والمؤسسات العامة والذي يتخذ مؤتمرَ ممثلي الموظفين والعمال شكلا أساسيا له، ودفع الإعلان الفعال لشؤون وحدات العمل، وتشجيع الشركات والمؤسسات العامة على إطلاع موظفيها وعمالها على المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاحها وتنميتها والمسائل الهامة ذات الصلة بمصالحهم الحيوية. وسيتم تحسين الأشكال

الفعالة لمشاركة الموظفين والعمال في الإدارة بالشركات والمؤسسات العامة، وحماية حقوقهم الديمقراطية بشكل حقيقي.

– تعزيز المشاركة المنظمة لجماهير الشعب في الحوكمة الاجتماعية. سيتم إظهار الدور النشط لجماهير الشعب في ابتكار الحوكمة الاجتماعية وخدمة وضمان سبل معيشة الشعب ومجالات أخرى. وسيتم توحيد الإجراءات والآليات التي تتيح للجماهير المشاركة في الحوكمة الاجتماعية، وتوضيح الحد الزمني والكيان المسؤول للتعامل مع الاقتراحات المنطقية المقدمة من الجماهير. ومن خلال الجمع بين الأساليب عبر الإنترنت وخارجه، سيتم تحسين فعالية المشاركة في الحوكمة الاجتماعية بشكل كامل.

– التنفيذ المعمق للوائح المتعلقة بإعلان المعلومات الحكومية. سيتم تعزيز بناء معيارية وتنظيمية وسهولة إعلان الشؤون الحكومية على المستوى القاعدي، ودفع التغطية الشاملة لإعلان الشؤون الحكومية على هذا المستوى. وسيتم تنفيذ قانون الاستجابة للطوارئ، وتحسين نظام إصدار المعلومات عن الأحداث الطارئة.

– إكمال نظام إعلان شؤون لجان القرويين (السكان). سيتم إثراء وتوسيع محتويات إعلان شؤون لجان القرويين (السكان)، ومواصلة جعل الإعلان المالي محور إعلان شؤون هذه اللجان. وسيتم تحقيق مزيد من توحيد الأشكال والأوقات والإجراءات الأساسية لإعلان شؤون لجان القرويين (السكان)، وإعلان شؤونها في الوقت المناسب وفقا للقانون. وسيتم تحسين آلية العمل لفرقة إعلان شؤون هذه اللجان، لضمان التنفيذ الفعال لنظام إعلان هذه الشؤون. كما سيتم تحسين آلية التعامل مع شكوك من القرويين

(السكان) في محتويات الشؤون التي تعلنها لجان القرويين (السكان)، لضمان حقوقهم في المعرفة والمشاركة واتخاذ القرار.

– تعميق وتوحيد إعلان الشؤون القضائية. يتمسك إعلان الشؤون القضائية بجعل الإعلان حالة طبيعية وليس استثناءً. سيتم تعزيز الوعي بالإعلان الاستباقي، وتحسين الآليات وابتكار الأساليب وتسهيل القنوات، مع العمل المستمر على رفع مستوى معيارية ونظامية ومعلوماتية الإعلان القضائي. وسيتم تعزيز تفسير وتوضيح الوثائق القانونية. وسيتم تحسين آلية تقييم الإعلان القضائي.

– تعزيز سيادة القانون في معالجة الشكاوى المقدمة عبر الرسائل والزيارات. سيتم تمتين وتحسين نمط عمل معالجة الشكاوى المقدمة عبر الرسائل والزيارات في العصر الجديد، ودفع التكامل والتعزيز المتبادل بين هذا العمل والعمل الاجتماعي. وسيتم المزيد من تمهيد خارطة الطريق لتطبيق سيادة القانون في عمل معالجة الشكاوى المقدمة عبر الرسائل والزيارات بشكل فعلي. وسيتم تركيز القوى على تعزيز المعالجة السليمة للتناقضات والنزاعات وفقا للقانون، وتعميق نظام استقبال الكوادر القياديين للزيارات وقيامهم بالزيارات الميدانية، وتعميق المعالجة المشتركة المتعددة الأطراف للتناقضات المعروضة في الشكاوى المقدمة عبر الرسائل والزيارات، والاستمرار في تعزيز معالجة مصادر تلك المشاكل.

– تحسين آليات التقييد والرقابة على ممارسة السلطة، وإثراء القنوات والأساليب للرقابة الذاتية والخارجية، وتوحيد إجراءات ممارسة السلطات وتفعيلها من قبل الأجهزة الإدارية والرقابية والقضائية والنيابية. يتعين تنفيذ

قانون الرقابة للجان الدائمة لمجالس نواب الشعب على مختلف المستويات، وتعزيز أشكال وآليات الرقابة من قبل مجلس نواب الشعب. وسيتم تعزيز تنفيذ ورقابة الدستور والقوانين، وتحسين نظام مراجعة التوافق مع الدستور ونظام التسجيل والمراجعة. وسيتم تنفيذ «اللوائح بشأن الإشراف على إنفاذ القانون الإداري». وسيتم تحسين نظام ضوابط السلطة التقديرية الإدارية، وإكمال الآلية الطويلة الأمد لتوحيد إنفاذ القانون المتعلق بالشركات، والاستمرار في ترقية مستوى إنفاذ القانون بشكل صارم وموحد وعادل ومتحضر.

– ترسيخ الرقابة الديمقراطية على المستوى القاعدي. سيتواصل تحسين آلية عمل لجنة الإشراف على شؤون لجان القرويين (السكان)، وسيتم تعزيز وتوحيد الإشراف على شؤون هذه اللجان بشكل متزايد. وسيتم رفع مستوى نظامية ومعيارية الإشراف على شؤون لجان القرويين (السكان)، وإنشاء وإكمال نظام الاجتماعات الدورية للمشرفين ونظام تقديم التقارير ونظام سجلات العمل ونظام التغذية الراجعة لشؤون لجان القرويين، وحث أعضاء لجنة الإشراف على شؤون لجان القرويين (السكان) على الأداء المنضبط لواجباتهم. وسيتم استكشاف طرق التنسيق والتكامل بين الرقابة الداخلية للحزب ورقابة لجنة الإشراف على شؤون لجان القرويين (السكان)، وتعزيز الربط الفعال بين منظمات فحص الانضباط والرقابة على المستوى القاعدي ولجان الإشراف على شؤون هذه اللجان، ودفع الرقابة الداخلية للحزب والرقابة الديمقراطية على المستوى القاعدي للعمل بشكل متكامل.

– توسيع قنوات الرقابة الاجتماعية. سيتم إثراء قنوات وسائل الإعلام والجماهير لإجراء الرقابة الاجتماعية، من خلال التقارير الإخبارية والرأي

العام. وسيتم إنشاء آلية دورة مغلقة للتغذية الراجعة للآراء المستمدة من رقابة الجماهير، وتنفيذ نظام سِريّة وحماية مقدمي البلاغات الرقابية. وستتم المعاقبة، وفقا للقانون، لأية بلاغات كيدية واتهامات زائفة.

(٦) الحق في الحصول على المحاكمة العادلة

– الإظهار الكامل لدور المحاكم في تعزيز العدالة القضائية. سيتم تحسين نظام المحاكمة وقواعد الأدلة في الدعاوى المدنية والإدارية بشكل متزايد، وضمان ممارسة الأطراف في القضايا ووكلائهم، لحقوقهم في تقديم الأدلة ومناقشتها والمرافعة بشكل صحيح وفقا للقانون.

– تعميق إصلاح نظام الإجراءات الجنائية المرتكز على المحاكمة. سيتم تعديل قانون الإجراءات الجنائية. وسيتم الالتزام بمبادئ سيادة القانون، مثل المساواة أمام القانون، وتحديد الجرائم والعقوبات وفقا للقانون، وتناسب المسؤولية الجنائية مع العقوبة؛ والتمسك بالحكم على أساس الأدلة ورفض الاتهام في حالة الشك؛ وتحسين نظام حضور الشهود في القضايا الجنائية، ونظام استبعاد الأدلة غير القانونية، ونظام إجراء جلسات الاستئناف؛ وتعزيز جوهرية جلسات المحاكمة. وسيتم إكمال نظام ضمان حق ممارسة المحاماة، وحماية محاميّ الدفاع والمحامين المناوبين في أداء مهامهم وفقا للقانون، وتعميق دفع التغطية الكاملة لدفاع المحامين في القضايا الجنائية، والإظهار الكامل للدور المهم للمحامين في حماية العدالة القضائية وتعزيز الضمان القضائي لحقوق الإنسان. وستتم حماية حق الاستئناف للمُدّعى عليه والمدعي الخاص، والمدعي والمدعى عليه في الدعوى المدنية الملحقة، وفقا للقانون، وحماية حق الضحايا أو الأطراف الأخرى ذات المصلحة في طلب

الطعن في الحكم من النيابة العامة الشعبية، وفقا للقانون. وسيتم المزيد من تنظيم معايير فتح قضايا الشكاوى الجنائية، وتحسين آلية الوقاية الفعالة من القضايا الجنائية الظالمة والخاطئة وتصحيحها دون إبطاء.

– تنظيم تطبيق نظام التسامح، وفقا للقانون، عند الاعتراف بالذنب وقبول العقوبة. يجب تطبيق مبدأ المساءلة والإدانة والعقوبة المتماثلة والحماية المتساوية، على الأفعال التي تنتهك حقوق الملكية والحقوق والمصالح المشروعة لاقتصادات مختلف أشكال الملكية، ومنع وتصحيح أي تدخل في النزاعات الاقتصادية باستخدام وسائل جنائية. وستتم المساءلة، وفقا للقانون، عن أي حجز أو مصادرة أو تجميد أو تصرف غير قانوني أو غير منضبط، في الممتلكات والمواد المتعلقة بالقضايا؛ وإذا أدى ذلك إلى تعويض من الدولة، فسيتم استرداد التعويض من المسؤولين المعنيين وفقا للقانون. وسيتم إنشاء نظام إغلاق ملفّات الجنايات الخفيفة.

– تعميق الإصلاح الشامل المتكامل لنظام مسؤوليات القضاء. سيتم تحسين تحديد صلاحيات ومسؤوليات التعامل مع القضايا داخل الأجهزة القضائية، ومسؤوليات الرقابة والإدارة لرئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة والمسؤولين عن أجهزة الأعمال المعنية. وسيتم تعزيز نظام محاسبة القضاة والمدّعين العامّين وضمان حقوقهم ومصالحهم، وتطبيق آلية حماية القضاة والمدعين العامين في أداء واجباتهم القانونية، وآلية توضيح البلاغات الكاذبة، لتقديم ضمانات مؤسسية للعاملين في المجال القضائي لممارسة عملهم القضائي بصرامة ونزاهة.

– الإظهار الكامل للدور الوظيفي للرقابة النيابية. يتعين القيام بالرقابة على

الدعاوى المدنية والإدارية وفقا للقانون، وتعزيز الرقابة على المشاكل البارزة، مثل الإضرار بالمصلحة العامة الاجتماعية، والانتهاكات الإجرائية، والأحكام غير المنصفة بشكل واضح. ويتعين إجراء الرقابة القانونية على كامل إجراءات التقاضي الجنائي، والقيام بالرقابة الشاملة والمنهجية والديناميكية على جميع حلقات التقاضي الجنائي، بما في ذلك التحقيق والتحري والمراجعة ورفع الدعاوى والمحاكمة وتنفيذ الأحكام، وتعزيز القدرة على اكتشاف وتصحيح أية أفعال تعذيب للحصول على اعترافات وجمع أدلة بطرق غير قانونية وغيرها من انتهاكات قانونية في التحقيق والتحري، وضمان شرعية وعدالة وفعالية الأنشطة القضائية. وسيتم إكمال آليات الوقاية والكشف والمساءلة عن الدعاوى القضائية الكاذبة. وسيتم تعزيز دعاوى المصلحة العامة المرفوعة من أجهزة النيابة العامة في مجالات مثل بناء بيئات خالية من العوائق وحماية القاصرين وضمان حقوق ومصالح النساء وسلامة الغذاء والأدوية وحماية المعلومات الشخصية.

– تعزيز استهداف وتكافؤ عمل المساعدة القانونية. سيتم تنفيذ أنشطة خدمات قانونية متخصصة تركز على خصائص احتياجات مجموعات النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة إلى الخدمات القانونية. وسيتم إنشاء وإكمال آلية تدفق موارد الخدمات القانونية عبر المناطق وفقا للقانون، وتشجيع وتوجيه العاملين القانونيين والأساتذة والطلاب في الجامعات وغيرهم من المتطوعين لتقديم الخدمات التطوعية للمساعدة القانونية على المستوى القاعدي في المناطق الغربية، وتحسين توازن الخدمات القانونية العامة الأساسية وإمكانية الوصول إليها.

– تسريع دفع بناء المحكمة الرقمية، وتعزيز تمكين القضاء بالعلوم

والتكنولوجيا. سيتم دفع بناء "منصة العمل الوطنية لمعالجة القضايا في المحكمة" التي تغطي المحاكم على أربعة مستويات في عموم البلاد؛ وبالتمحور حول "القضاء من أجل الشعب" والقضاء العادل، سيتم بذل جهود كبيرة في "تصريف جميع الأمور عبر الإنترنت، وعلانية جميع العمليات وفقا للقانون، والخدمة الذكية في جميع الأبعاد"؛ وسيتم توفير قنوات موحدة في خدمات التقاضي للمتقاضين، مثل تسجيل القضية والوساطة والمحافظة والتبليغ؛ وسيتم توفير وظائف عملية للمحامين، مثل الجدولة الذكية لجلسات الاستماع وتجنب تعارضاتها، والاتصال بالقاضي بنقرة واحدة؛ مما يقلل تكلفة التقاضي ويعزز جودة وكفاءة القضاء.

– تحسين آلية المساعدة القضائية. سيتم إظهار الدور المميز للمساعدات القضائية في تأمين الخط الأساسي لمعيشة الناس، وإنشاء آليات الربط بين موارد المساعدات القضائية والاجتماعية مثل المساعدات الاجتماعية والمساعدات القانونية ومساعدات التقاضي، ودفع تحقيق المساعدات المتنوعة. وسيتم تحسين إجراءات المصادقة بشكل متزايد، والقيام بعمل جيد في ضمان توفير الأموال في الميزانية بشكل علمي ومنطقي.

– الاستمرار في تحسين نظام تعويضات الدولة. سيتم دفع تعديل قانون تعويضات الدولة، وتحسين منظومة المسؤولية وتحمل المسؤولية بشكل متزايد، وتحسين إجراءات التعويض وتحسين جودة وكفاءة الإجراءات، وتطوير آلية ضمان ودفع تكاليف التعويض، وإطلاق العنان لوظيفة الانتصاف لتعويضات الدولة بشكل أفضل، وحث أجهزة الدولة وعامليها على ممارسة صلاحياتهم وفقا للقانون.

ثالثا، تعزيز ضمان الحقوق البيئية

(١) إكمال منظومة حديثة لحوكمة البيئة الإيكولوجية

– تنفيذ القانون الإيكولوجي والبيئي، وإكمال منظومة المسؤوليات ومنظومة الرقابة والإشراف ومنظومة المعايير، وتحسين فعالية حوكمة البيئة. سيتم تسريع صياغة وتعديل المعايير والمواصفات في المجالات الرئيسية لبناء الصين الجميلة، وإجراء الأبحاث حول المعايير البيئية، وتعديل معايير جودة الهواء المحيط وجودة البيئة المائية والمعايير الأخرى. وسيتم تحديث معايير انبعاثات الملوّثات وجودة البيئة، وإنشاء منظومة الرقابة والإشراف على الائتمان البيئي. وسيتم تحسين نظام تجارة حقوق الانبعاثات، وتطوير السياسات والأنظمة بشأن المالية الخضراء ومنظومة معاييرها. وسيتم تعديل اللوائح الخاصة بالمحميات الطبيعية ولوائح المواقع السياحية، ووضع لوائح إنفاذ قانون الموارد المعدنية.

– تعزيز إعلان المعلومات بشأن البيئة الإيكولوجية وزيادة المشاركة العامة. يجب على الإدارات المسؤولة عن الرقابة والإشراف على حماية البيئة الإيكولوجية أن تعلن معلومات البيئة الإيكولوجية وفقا للقانون، وتحسن إجراءات المشاركة العامة، لتسهيل حصول المواطنين والأشخاص الاعتباريين والمنظمات الأخرى على معلومات البيئة الإيكولوجية ومشاركتهم ورقابتهم على حماية البيئة الإيكولوجية. وسيتم تشجيع الشركات والمؤسسات العامة

والمنتجين والمشغلين الآخرين على إعلان معلومات البيئة الإيكولوجية ذات الصلة.

– الدعوة إلى نمط بسيط ومعتدل وأخضر ومنخفض الكربون ومتحضر وصحي للحياة والاستهلاك. سيتم تشجيع الوحدات القاعدية مثل المجمعات الصناعية والشركات والتجمعات السكنية والمدارس، على القيام بالأعمال الرائدة للخضرة والنظافة وصفر كربون، وإنشاء منظومة معايير وتوثيق وعلامات المنتجات الخضراء والمنخفضة الكربون، واستكشاف إنشاء آليات مشاركة عامة مثل "المنفعة الكربونية الشاملة". وسيتم الاستمرار في تنفيذ سلسلة من الأنشطة بعنوان "أنا فاعل لبناء الصين الجميلة". وسيتم إظهار دور الجمعيات المهنية وغرف التجارة كجسور ودور المنظمات الجماهيرية في التعبئة على نطاق واسع، بشكل مستفيض، وتعزيز بناء منظومة خدمات تطوعية للبيئة الإيكولوجية. وسيتم تعميق انفتاح مرافق حماية البيئة، وتقديم خدمات التوعية بأهمية الحضارة الإيكولوجية للجمهور. وسيتم تحسين آليات رقابة الجمهور على البيئة الإيكولوجية والإبلاغ والتغذية الراجعة.

– تعزيز بناء نظام تقاضٍ من أجل المصلحة البيئية العامة. ستتم صياغة قانون تقاضٍ للنيابة العامة من أجل المصلحة البيئية العامة، وزيادة قوة معالجة قضايا التقاضي النيابي في هذا الصدد، وإصدار القضايا القضائية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية بشكل منتظم، ودفع أنشطة الرقابة الخاصة على أية أضرار بيئية متعلقة بالمصلحة العامة.

– تحسين نظام التعويض عن الأضرار الإيكولوجية والبيئية. سيتم تنفيذ الأحكام الخاصة بإدارة تعويضات الأضرار الإيكولوجية والبيئية، وإصدار

قضايا تعتبر نماذج للتعويض عن الأضرار الإيكولوجية والبيئية. وسيتم وضع وإكمال معايير تقنية موحدة لتقييم البيئة الإيكولوجية.

– تعميق تطبيق الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الأخرى، وإنشاء منظومة الحوكمة الرقمية للصين الجميلة، وبناء حضارة إيكولوجية رقمية خضراء وذكية. سيتم تنفيذ مشروع المعلوماتية للبيئة الإيكولوجية، وإكمال شبكة رصد متكاملة تجمع بين الفضاء والمحيط الجوي والبر والبحر، وتعزيز الرقابة والرصد للجودة الإيكولوجية. وسيتم تحقيق تغطية كاملة للرقابة والرصد المنسق لتخفيض الكربون وتقليل التلوث وتوسيع المساحات الخضراء. وسيتم تحسين مستوى التوقع والتنبؤ بجودة البيئة الإيكولوجية. وسيتم تعميم إنفاذ القانون خارج الموقع بقوة، وتسريع تشكيل منظومة ذكية لإنفاذ القانون.

(٢) تعزيــز معالجة المشــاكل المســتعصية في الوقايــة من التلوث ومعالجته

– الوقاية من تلوث الهواء ومعالجته. سيتم تعزيز التحول المُعمّق لخفض الانبعاثات بشدةٍ في القطاعات الرئيسية، وإنجاز تحول انبعاثات منخفضة للغاية لطاقة إنتاج ٥٠٠ مليون طن من كلنكر الأسمنت و١٠٠ مليون طن من تكويك الفحم. وسيتم دفع استبدال مصادر المركبات العضوية المتطايرة ومعالجتها في جميع عملياتها، وتنفيذ معالجة شاملة لتلوث الهواء في التجمعات الصناعية. وسيتم تخفيض انبعاثات أكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة بأكثر من ٨٪، وتركيزات الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في هواء المدن على مستوى الإقليم وما فوقه في البلاد كلها إلى أقل من ٢٧

ميكروغراما لكل متر مكعب.

– تنظيم وترويض موارد المياه وبيئة المياه والإيكولوجيا المائية. سيستمر دفع البناء المعياري لمصادر مياه الشرب المركزية. وسيتم تعزيز المعالجة المنهجية والحماية الإيكولوجية للأنهار والبحيرات وخزانات المياه المهمة، وتحقيق انخفاض انبعاثات الطلب الكيميائي على الأكسجين والفوسفور الكلي بنسبة ٦٪ كل على حدة، وإنجاز فحص ومعالجة منافذ تصريف المياه الملوثة في أحواض الأنهار والمناطق البحرية الرئيسية إلى الأنهار والبحار من حيث الأساس. وسيتم تعزيز بناء وتحويل مرافق جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي الحضرية، وترسيخ نتائج معالجة المسطحات المائية السوداء وذات الرائحة الكريهة في الحضر، والقضاء بشكل أساسي على المسطحات المائية السوداء وذات الرائحة الكريهة في المحافظات والنواحي. وسيتم رفع نسبة المياه السطحية والمياه الساحلية ذات الجودة الممتازة والجيدة في البلاد كلها إلى ٨٥٪.

– الوقاية من تلوث التربة والنفايات الصلبة ومعالجته. سيتم تنفيذ تتبع ومعالجة مصادر المعادن الثقيلة في تربة الأراضي الزراعية في المحافظات الرئيسية. وسيتم تنفيذ أعمال شاملة لمعالجة النفايات الصلبة. وسيتم تعميق معالجة الملوثات الجديدة، وإنشاء منظومة للمعالجة المنسقة وإدارة المخاطر والسيطرة عليها للملوثات العضوية الثابتة، ومعطِّلات الغدد الصماء، والمضادات الحيوية، والجزيئات البلاستيكية الدقيقة، وما إلى ذلك. وسيتم تحديث وتحويل مرافق فرز وجمع ونقل النفايات المنزلية في المدن، حيث ستبلغ قدرة جمع ونقل النفايات ٧٥٠ ألف طن يوميا. وسيتم دفع بناء "مدن

خالية من النفايات" في حوالي ٢٠٠ مدينة.

– الوقاية من التلوث الضوضائي ومعالجته. سيتم تنفيذ أعمال الوقاية من التلوث الضوضائي ومعالجته باستمرار، وتحسين جودة البيئة الصوتية. وسيتم وضع قائمة المعالجة الشاملة للضوضاء، والتركيز على حل "المسائل الصغيرة الجوهرية" التي تهم الجماهير مباشرة. وسيتم المضي قدما في تحديد المناطق التي تكثر فيها المباني الحساسة للضوضاء، وتشجيع بناء المجمعات السكنية الهادئة، وتوسيع تطبيق خرائط الضوضاء، وإطلاق مشاريع تجريبية تطوعية تهدف إلى تحقيق "الهدوء" و"السكينة".

– الوقاية من تلوث البيئة البحرية ومعالجته. سيتم إعداد «التخطيط الوطني لحماية البيئة الإيكولوجية البحرية في فترة "الخطة الخمسية الخامسة عشرة"»، ودفع المعالجة الشاملة للمناطق البحرية الرئيسية، والوقاية من التلوث البحري ومعالجته بشكل دقيق وهادف، والاستمرار في بناء الخلجان الجميلة، وتحقيق الوقاية والمعالجة المنسقة للتلوث البري والبحري، وخلق بيئة إيكولوجية بحرية خضراء ومستدامة. وسيتم وضع وتنفيذ خطة العمل لحماية واستعادة البيئة الإيكولوجية البحرية مع بناء الخلجان الزرقاء والشواطئ الجميلة والجُزر البحرية المتناغمة. وسيتم تعزيز إدارة الفضاء الوطني للمناطق البحرية والساحلية، وتنفيذ جولة جديدة من مشاريع ترميم البيئة الإيكولوجية البحرية، وإنشاء آلية خروج للاستخدام البحري غير الفعال.

(٣) تحسين تنوع واستقرار واستدامة النظم الإيكولوجية

– الالتزام بالخط الأحمر للحماية الإيكولوجية. سيتم تعزيز الحماية والترميم والرقابة على إنفاذ القانون، والحفاظ على مساحة الخط الأحمر

للحماية الإيكولوجية بالبلاد كلها فوق ٣,١٥ مليون كيلومتر مربع. وسيستمر التمسك الحازم بالخط الأحمر لمساحة الأراضي الزراعية البالغ ١,٨ مليار مو (الهكتار الواحد يساوي ١٥ مو)، والسيطرة على حدود تطوير المناطق الحضرية بشكل صارم، ودفع التنمية الخضراء الجوهرية والمكثفة للمساحات الحضرية. وستتم الإدارة والتحكم في مساحات شواطئ الأنهار والبحيرات وحدودها بشكل صارم. وسيتم تحسين منظومة التحكم في البيئة الإيكولوجية في مختلف المناطق بجميع أنحاء البلاد، والحفاظ على معدل الاحتفاظ بالساحل الطبيعي البري عند ما لا يقل عن ٣٥٪.

– بناء حاجز إيكولوجي طبيعي متين. سيتم تعزيز حماية وبناء المناطق الرئيسية ذات الوظائف الإيكولوجية والممرات الإيكولوجية المهمة للبلاد. وسيتم التعزيز الشامل لبناء منظومة المحميات الطبيعية التي تتخذ الحدائق الوطنية كجسمٍ رئيسي لها، وإنجاز دمج وتحسين المحميات الطبيعية في جميع أنحاء البلاد. وسيتم تنفيذ المشروع الوطني لرصد الموارد الإيكولوجية الطبيعية وتقييمها والإنذار المبكر لها. وسيتم تعزيز رصد وتقييم الأحوال الإيكولوجية، والقيام بتقييم نتائج الحماية والاستعادة الإيكولوجية. وستتم مواصلة تعزيز عمل "الدرع الأخضر" الخاص للكشف عن المشاكل البيئية والإيكولوجية في المحميات الطبيعية، وإنشاء آلية الرقابة على مشاكل الأضرار البيئية في إطار الخط الأحمر للحماية الإيكولوجية. وستبلغ نسبة تغطية الغابات والأعشاب في مناطق مشروع "أحزمة الغابات الواقية بمناطق شمال غربي البلاد وشمالها وشمالها الشرقي" ٤٠,٩٪، ونسبة معالجة الأراضي المتصحرة القابلة للمعالجة ٦٧٪، ونسبة التغطية النباتية الشاملة للأراضي المتصحرة ٢٢٪.

– الحماية المتكاملة والمعالجة المنهجية للجبال والأنهار والغابات والحقول والبحيرات والمروج والصحاري. سيتم تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية الهامة، وتعميم تنفيذ التعافي والنمو للمروج والغابات والأنهار والبحيرات والأراضي الرطبة. وسيتواصل تنفيذ مشروع الحماية والاستعادة المتكاملة للجبال والأنهار والغابات والحقول والبحيرات والمروج والصحاري. وسيتم تعزيز قوة حماية واستعادة المروج والأراضي الرطبة، وتعزيز المعالجة الشاملة للتصحر والتصحر الصخري وتآكل التربة، وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات بشكل كامل. وستتوطد أعمال ترسيخ ورفع قدرة النظم الإيكولوجية على امتصاص الكربون. وسيتم تحقيق الدورة الإيجابية للنظم الإيكولوجية بشكل أساسي. وستبلغ نسبة تغطية الغابات ٢٥,٨٪، وستحتل المحميات الطبيعية التي تركز على الحدائق الوطنية ١٨٪ من مساحة أراضي البلاد. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيبلغ معدل الحفاظ على المياه والتربة ٧٤٪.

– تعزيز حماية التنوع البيولوجي. سيتم اتخاذ إجراءات استباقية لتطبيق إستراتيجية وخطة عمل الصين بشأن حماية التنوّع البيولوجي والخطة التنفيذية للمشاريع الكبرى لحماية التنوع البيولوجي، وإكمال السياسات والأنظمة الخاصة بحماية هذا التنوع، وإنشاء وتحسين شبكة رصد ذكية للتنوع البيولوجي، ودفع تطبيق "إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي" وتحقيق نتائجه. وسيتم تعزيز مكافحة الأنواع الغازية، وبناء حاجز متين للأمن البيولوجي الوطني. وسيتم تنفيذ أحكام بشأن حماية الموارد الوراثية البيولوجية وحقوق الملكية الفكرية المعنية بها، وإكمال نظام

الحصول على الموارد الوراثية البيولوجية وتشاطر منافعها، وتعزيز بناء قدرة إدارة تلك الموارد.

– رفع مستوى الاستخدام المكثف والآمن لموارد المياه. سيتم تعزيز ترشيد استخدام المياه في الزراعة وزيادة كفاءته، وترشيد استخدام المياه وتقليل الانبعاثات في الصناعة، وترشيد استخدام المياه وتقليل الفاقد منها في المناطق الحضرية. وبحلول عام ٢٠٣٠، سينخفض استهلاك المياه لتحقيق كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪، ويزداد معامل الاستخدام الفعال لمياه الري في الحقول الزراعية إلى ٠,٦.

(٤) مواجهة تغيّر المناخ

– تحقيق بلوغ ذروة الكربون بحلول عام ٢٠٣٠ حسب المخطط له. سيتم تنفيذ نظام التحكم المزدوج في إجمالي الانبعاثات الكربونية وشدتها بشكل كامل، وتنفيذ أعمال ذروة الكربون بتخطيط وعلى خطوات. وسيتم تنفيذ التحول الهادف إلى الترشيد الفعال لاستهلاك الطاقة وتقليل الكربون والتحكم في استهلاك الفحم وخفضه، والإسراع في تحقيق تغطية الزيادة في استهلاك الكهرباء بمصادر الطاقة النظيفة الجديدة، والمضي قدما في بلوغ ذروة استهلاك الفحم والنفط.

– تحسين منظومة الإحصاء والمحاسبة لانبعاثات الكربون. سيتم التنفيذ الثابت للسياسات والأنظمة، مثل فحص الكربون المحلي، والإدارة والسيطرة على الكربون في القطاعات، وإدارة الكربون في الشركات، وتقييم الكربون للمشاريع، وبصمة الكربون على المنتجات. وسيتم تطوير الطاقات الموزعة، وبناء مصانع ومجمعات صناعية خالية من انبعاثات الكربون.

– توسيع نطاق التغطية لسوق تجارة حقوق انبعاثات الكربون في البلاد كلها. سيتم تسريع بناء سوق تجارة التخفيض الطوعي لانبعاثات غازات الدفيئة. وسيتم إنشاء وإكمال منظومة للمعايير الخضراء والمنخفضة الكربون، ودفع وقيادة تحسين القواعد والمعايير الدولية وربطها والاعتراف المتبادل بها.

– تعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ بقوة. سيتم الالتزام بالاهتمام المتساوي بتخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، والسيطرة الشاملة على انبعاثات غازات الدفيئة، ومواجهة التأثيرات السلبية والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ بشكل فعال. وسيتم تعزيز بناء شبكة رصد تغير المناخ، وتعزيز الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر وتقييم التأثيرات والمخاطر. وسيتم الاستمرار في تحسين الصلابة المناخية في مجالات الزراعة والرعاية الصحية والصحة العامة وغيرها، وتعزيز إدارة المخاطر المناخية للبنية التحتية والمشاريع الكبرى. وسيتم تحسين منظومة العمل للتكيف مع تغيّر المناخ، ورفع القدرة على التعامل مع تغير المناخ، وخاصة الطقس المتطرف. وسيتم تعميق بناء المدن المتكيفة مع تغيّر المناخ.

– تسريع بناء منظومة جديدة النمط للطاقة. سيتم الاستمرار في زيادة نسبة إمدادات الطاقة الجديدة، ودفع الاستبدال الآمن والموثوق والمنظم للطاقة الأحفورية بالطاقة غير الأحفورية، والتركيز على بناء نظم جديدة للطاقة الكهربائية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المياه والطاقة النووية، وتحسين مستوى التكامل والتكافل وصلابة السلامة لنظم الطاقة الكهربائية بشكل شامل، وتطوير تخزين الطاقة الجديد النمط بقوة، وتسريع بناء الشبكات الكهربائية الذكية والصغيرة، وتحسين مستوى الكهربة في

استهلاك الطاقة في الأطراف النهائية، وتسريع إكمال آليات الأسواق والأسعار التي تتكيف مع المنظومة الجديدة النمط للطاقة.

– تعزيز التعاون الدولي بشأن تغير المناخ. سيتم التمسك بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الوطنية المختلفة، والمشاركة البناءة في التعاون الدولي في مواجهة تغير المناخ وقيادة هذا التعاون، ودفع تنفيذ «اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ» و«اتفاق باريس»، والتنفيذ النشط للتعاون بين الجنوب والجنوب في مواجهة تغيّر المناخ.

رابعا، ضمان حقوق ومصالح الأقليات القومية والنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة

(١) حقوق ومصالح الأقليات القومية

– المثابرة على اتخاذ ترسيخ الوعي بأن الأمة الصينية مجتمع مشترك كخط أساسي، وتطبيق قانون تعزيز تضامن القوميات وتقدمها، وتعزيز العناصر المشتركة واحترام واحتواء الاختلافات، وترسيخ التضامن والتواصل والتبادل والاندماج بين مختلف القوميات، ودفع التنمية المزدهرة المشتركة لها.

– التمسك بنظام الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات القومية وتحسينه، وإكمال السياسات ومنظومة القوانين واللوائح بشأن الأقليات القومية، وضمان الحقوق والمصالح المشروعة لأبناء الشعب من جميع القوميات وفق القانون، ودفع تحديث منظومة حوكمة شؤون الأقليات القومية وقدرة حوكمتها على مسار سيادة القانون.

– مشاركة جميع القوميات في إدارة شؤون البلاد والشؤون الاجتماعية على قدم المساواة، مع ضمان أن يكون لكل قومية نوابها في المجلس الوطني لنواب الشعب، ويكون للقومية ذات العدد القليل جدا من السكان، نائب واحد على الأقل. وفي المناطق التي تكثر فيها تجمعات أبناء الأقليات القومية، يجب ضمان أن يكون لكل أقلية قومية يتجمع أبناؤها هناك، نوابها في مجلس نواب الشعب المحلي. ويجب تعزيز بناء صفوف الكوادر في المناطق المأهولة

بالأقليات القومية، مع الاهتمام بإعداد واستخدام الكوادر من الأقليات القومية.

– تسريع التنمية العالية الجودة للمناطق المأهولة بالأقليات القومية. يجب دعم المناطق المأهولة بالأقليات القومية للاندماج الكامل في الإستراتيجيات التنموية الوطنية، وتعزيز قدراتها على التنمية الذاتية، وتحسين آلية التنمية المتكاملة الإقليمية وسياسات الدعم الإقليمي المتمايزة، وإكمال المساعدة المتناظرة والتعاون بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية وغيرهما من آليات المساعدة والتعاون، وتنفيذ أعمال معمقة للنهوض بالمناطق الحدودية وإثراء سكانها في العصر الجديد، ودفع الرخاء المشترك لجميع القوميات.

– دفع بناء منظومة تعليمية عالية الجودة في المناطق المأهولة بالأقليات القومية، وإكمال آلية المساعدة التعليمية المتناظرة بشكل أكبر، ودعم القبول المتبادل في الجامعات بين المناطق المأهولة بالأقليات القومية والمناطق الأخرى، وتعزيز التعاون في إعداد الأكفاء، وتشجيع ودعم التبادل بين المعلمين في المناطق المأهولة بالأقليات القومية والمناطق الأخرى. وسيتم دعم إعداد الأكفاء الفنيين المتخصصين والأكفاء ذوي المهارة العالية في المناطق المأهولة بالأقليات القومية.

– تعميم اللغة المنطوقة والمكتوبة الشائعة الاستخدام في البلاد بشكل شامل، وضمان تعلم المواطنين واستخدامهم للغة المنطوقة والمكتوبة الشائعة الاستخدام في البلاد دون أي إعاقة من قبل أي منظمة أو فرد. ويتعين احترام وضمان تعلّم واستخدام اللغات المنطوقة والمكتوبة للأقليات القومية، ودفع بناء التوحيد والمعيارية والمعلوماتية للغات المنطوقة والمكتوبة للأقليات القومية.

– تحسين مستوى الخدمات الثقافية العامة في المناطق المأهولة بالأقليات القومية، وإثراء إمدادات المحتوى الثقافي، والاستمرار في إقامة أنشطة ثقافية ورياضية على المستوى الوطني للأقليات القومية، وتعزيز التعلم المتبادل والاندماج بين ثقافات مختلف القوميات. ويتعين دعم حماية وجمع وتنظيم وبحث واستغلال الكلاسيكيات القديمة للأقليات القومية.

(٢) حقوق ومصالح النساء

– التمسك بالسياسة الوطنية الأساسية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، والتنفيذ المعمّق لـ«البرنامج الصيني لتنمية المرأة (٢٠٢١ – ٢٠٣٠)»، وضمان مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متساو وممارستها الحقوق الديمقراطية بشكل متساو وتمتعها بثمار الإصلاح والتنمية على قدم المساواة وفقا للقانون.

– تحسين منظومة الضمان القائم على سيادة القانون لحقوق ومصالح المرأة. سيتم تنفيذ قانون ضمان حقوق ومصالح المرأة بشكل كامل، وإكمال آلية تقييم المساواة بين الجنسين في اللوائح والسياسات. وسيتم تعزيز وظيفة أجهزة النيابة العامة في دعاوى المصلحة العامة لحماية حقوق ومصالح المرأة، ورفع دعاوى المصلحة العامة وفقا للقانون ضد الأفعال التي تضر بالمصلحة العامة الاجتماعية، مثل انتهاك حقوق ومصالح المرأة في المساواة في فرص العمل، وانتهاك حقوق ومصالح أعضاء منظمات الاقتصاد الجماعي في الأرياف، وانتهاك حقوق ومصالح الكرامة، والقصور في أداء الواجب في مكافحة التحرش الجنسي والعنف الأسري، وتعزيز ضمان حقوق ومصالح الفئات النسائية الضعيفة والمحتاجة، كالنساء ذوات الإعاقة والنساء المُسنّات

والنساء الريفيات. وسيتم إنشاء وإكمال وتحسين آلية العمل المشترك للإدارات المتعددة وآلية التعاون والتنسيق بين إنفاذ القانون والقضاء على مستوى المحافظة فما فوق، لضمان حقوق المرأة ومصالحها.

– ضمان مشاركة شاملة ومتساوية للمرأة في شؤون البلاد والشؤون الاجتماعية. سيتم إعداد واختيار الكوادر النسوية بنشاط، وتعزيز بناء قدراتهن، وتحسين تمكينهن من المشاركة في الشؤون السياسية ومناقشتها. وسيتم تعزيز المشاركة الواسعة للنساء في الديمقراطية الشعبية الكاملة العملية، وزيادة نسبة النساء في نواب مجالس نواب الشعب وأعضاء مجالس المؤتمر الاستشاري السياسي على جميع المستويات بشكل أكبر، ورفع نسبة النساء في نواب مجالس نواب الشعب وأعضاء مجالس المؤتمر الاستشاري السياسي على مستويي المقاطعة والمدينة تدريجيا. وسيتم رفع نسبة النساء في أعضاء لجان القرويين (السكان) باطراد، لتصل إلى أكثر من ٣٠٪ من أعضاء لجان القرويين، وأكثر من ٤٠٪ من مديري لجان السكان في التجمعات السكنية، ويجب أن تكون نسبة الممثلات في مؤتمرات الموظفين والعمال، متناسبة مع نسبة الموظفات والعاملات.

– حماية الحقوق الشخصية للمرأة والحقوق والمصالح المتعلقة بكرامتها. سيتم منع وكبح جميع أشكال العنف ضد المرأة. وسيتم وضع وإكمال القواعد والأنظمة، مع التركيز على مكافحة العنف القائم على نوع الجنس عبر الإنترنت. وسيتم تنفيذ نظام أوامر حماية السلامة الشخصية ونظام الإنذار والإيواء والمساعدة في حالات العنف الأسري بشكل فعال، وتعزيز تيسير طلب أوامر حماية السلامة الشخصية ورفع معدل إصدارها وتنفيذها بشكل

ملحوظ. وسيتم الحفاظ على الوضع المتمثل بالضغط الشديد ضد جرائم الاتجار بالبشر، لضمان حصول أية ضحايا بهذا الصدد على المساعدة وإعادة التأهيل والترتيب المناسب لأمورهنّ في الوقت المناسب. وسيتم إكمال آلية منع التحرش الجنسي وكبحه في أماكن العمل والمدارس والأماكن العامة.

– حماية حقوق ومصالح المرأة في الممتلكات بشكل فعال. سيتم ضمان حقوق المرأة في ملكية الممتلكات الزوجية والأسرية والميراث والاطلاع على الممتلكات المشتركة والتصرف المتساوي فيها. وسيتم تعزيز حماية حقوق ومصالح النساء الريفيات في الأراضي، وتطبيق قانون منظمات الاقتصاد الجماعي الريفية بالكامل، وحماية حقوق ومصالح النساء الريفيات، مثل حق مقاولة الأراضي، وحق استخدام الأراضي السكنية، وحق الحصول على حصة من العوائد الجماعية، وتعويضات نزع ملكية الأراضي واستملاكها.

– ضمان تمتع المرأة بحق التعليم على قدم المساواة. سيتم ضمان حق المرأة في تلقي التعليم قبل المدرسي والتعليم الإلزامي والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم المهني على قدم المساواة وفقا للقانون؛ وتحسين المستوى العلمي والرقمي لدى المرأة، وتعزيز إعداد الكفاءات النسوية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والمهارات، وتحسين منظومة الدعم للتعلم مدى الحياة للمرأة.

– تعزيز دعم عمل المرأة وريادتها للأعمال. سيتم تعميق عمل تعزيز التوظيف وريادة الأعمال للنساء، وإكمال منظومة خدمات التوظيف العامة، وتعميق الأعمال الخاصة لخدمات التوظيف. وسيتم إطلاق العنان بالكامل لوظيفة قطاع الخدمات وأشكال العمل الجديدة في توظيف النساء، ودعمهن

للمشاركة في التدريب على المهارات للعمل في أشكال وأنماط العمل الجديدة، وتحسين ضمان حقوق ومصالح النساء العاملات في أشكال العمل الجديدة. وستتم زيادة قوة المساعدات، ومساعدة النساء المحتاجات على الحصول على فرص عمل عبر قنوات متعددة. وسيتم تقديم الخدمات العامة لتدريب إعادة التوظيف للنساء اللواتي انقطع عملهن بسبب الإنجاب. وسيتم تعميق عمل الابتكار العلمي والتكنولوجي للنساء، ورفع نسبة الكفاءات النسوية في المجال العلمي والتكنولوجي باطراد. وسيتم تعميق عملهن الهادف للنهوض بالمناطق الريفية، وتكثيف تدريب المهارات للنساء الريفيات، ودعمهن في المشاركة في الزراعة الحديثة والحرف اليدوية والسياحة الثقافية والتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية وغيرها من الصناعات.

– القضاء على التمييز الجنسي في التوظيف، وضمان حق العمل على قدم المساواة. سيتم الحظر التام للتمييز الجنسي في التوظيف، وتوحيد سلوك التوظيف؛ وستتم زيادة قوة الرقابة وإنفاذ القانون في مجال ضمان العمل لمكافحة التمييز الجنسي في التوظيف، وتحسين آلية المقابلات المشتركة وآلية الرقابة والمساءلة. وسيتم تشجيع وحدات العمل على إنشاء وإكمال نظام حماية العمل الخاصة للموظفات والعاملات في أماكن العمل ونظام القضاء على التحرش الجنسي في تلك الأماكن، وصياغة عقود جماعية خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

– تحسين خدمات صحة المرأة طوال دورة الحياة. سيتم تعزيز خدمات الرعاية الصحية المتخصصة لفترات المراهقة وسن الإنجاب والحمل والولادة وانقطاع الطمث والشيخوخة. وسيتم تأسيس تحالف التخصصات المتعلقة

بصحة الثدي، والذي يغطي مستويات الدولة والمقاطعة والمدينة والمحافظة، واستكشاف سبل استخدام الذكاء الاصطناعي في الوقاية من سرطان الثدي وعلاجه بنشاط. وسيتم التنفيذ المعمق لخطة العمل لتسريع القضاء على سرطان عنق الرحم، وسيبلغ معدل فحص سرطان عنق الرحم للنساء في سنّ مناسبة أكثر من ٧٠٪، وسيبلغ معدل علاج سرطان عنق الرحم والمشاكل ما قبل السرطانية ٩٠٪. وسيتم دفع تحقيق هدف القضاء على انتقال الإيدز والزُهري والتهاب الكبد ب من الأم إلى الطفل في البلاد كلها. وسيتم رفع مستوى الصحة النفسية للمرأة.

– تعزيز الرعاية والضمان الأساسي للنساء اللواتي يعانين من صعوبات. سيتم إكمال منظومة المساعدة الاجتماعية المتدرجة والمصنفة، وتقديم المساعدة المعيشية الأساسية والمساعدة الطبية للنساء المحتاجات المؤهلات، وتنفيذ خدمات الرعاية مثل المساعدة القانونية والإرشاد النفسي بنشاط، وضمان الحياة الأساسية والحقوق والمصالح المشروعة للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة.

(٣) حقوق ومصالح الأطفال

– التمسك بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل، وتنفيذ «البرنامج الصيني لتنمية الطفل (٢٠٢١ – ٢٠٣٠)» بعمق، وتعزيز صحة الطفل وسلامته وتنميته الشاملة. سيتم تعزيز بناء بيئة صديقة للطفل في المجتمع كله، والأخذ في الاعتبار زاوية نظر الطفل المتمثلة في "رؤية المدينة من ارتفاع متر واحد"، وبناء مدن وتجمعات سكنية صديقة للطفل.

– حماية حقوق الكرامة للقاصرين. سيتم احترام الكرامة الإنسانية

للقاصرين، والحظر الصارم لأي شكل من أشكال العقاب الجسدي أو العقاب الجسدي المُتخفّي أو إهانة الكرامة الإنسانية أو التنمر المدرسي. وسيتم إنشاء نظام عمل للوقاية من التنمر بين الطلاب ومكافحته، وإقامة قنوات لتلقي الشكاوى وطلبات المساعدة بشأن التنمر، والإبلاغ عن أفعال التنمر بين الطلاب أو التعامل معها في حينها وفقا للقانون، في المدارس أو المؤسسات التدريبية بمختلف أنواعها ومستوياتها. وسيتم الحظر التام للعنف الأسري ضد الطفل وإساءة معاملته أو التخلي عنه. وستتم حماية حقوق الخصوصية والمعلومات الشخصية للقاصرين. وسيتم إنشاء وإكمال آلية عمل للوقاية من الاعتداء الجنسي على القاصرين والتحرش بهم والإبلاغ عن ذلك والتعامل الصارم معه في المدارس ورياض الأطفال.

– تعزيز الحماية السيبرانية للقاصرين. سيتم تطبيق «لوائح الحماية السيبرانية للقاصرين» بصرامة، وإكمال منظومة عمل الحماية السيبرانية لهم. وسيتم تشديد المسؤولية الرئيسية للمنصات فعليا، وتوحيد توفير المحتوى السيبراني وإدارة وقت الاستخدام وحماية المعلومات الشخصية وآليات منع الإدمان. حيث يُمنع إيصال المعلومات السيبرانية التي قد تؤثر على الصحة الجسدية والنفسية، للقاصرين. وسيتم تعزيز توعية القاصرين بالاستخدام السليم للإنترنت، وتحسين قدراتهم على حماية أنفسهم والوقاية من المخاطر. وسيتم الحظر الصارم لاستخدام النصوص والصور والمواد الصوتية والمرئية وغيرها من الأشكال عبر الإنترنت لممارسة التنمر والانتهاكات السيبرانية ضد القاصرين، مثل الإهانة، والتشهير، والتهديد، وإلحاق الضرر بالصورة الشخصية بشكل خبيث، والتصوير المصطنع ذي المحتوى المتدني الفاحش،

وكشف المعلومات الخاصة للآخرين بشكل غير قانوني. وسيتم توجيه ضربات شديدة ضد المخالفات القانونية والجرائم التي تستخدم الإنترنت لانتهاكات ضد القاصرين.

– الاهتمام بالاستماع إلى صوت الطفل. سيتم دفع إنشاء قنوات لمشاركة الطفل في إدارة المدارس وخدمات التجمعات السكنية وصياغة السياسات العامة. ويجب الاستماع بالكامل إلى آراء القاصرين قبل اتخاذ قرارات تتعلق بحقوقهم ومصالحهم. وعند النظر في القضايا المتعلقة بالقاصرين، يجب على المحاكم أن تستمع إلى رغباتهم الحقيقية وتحترمها تماما.

– تعزيز وتعميم التعليم قبل المدرسي الشامل والآمن والعالي الجودة. سيتم اتخاذ إجراءات عملية لتضييق الفجوة في تطوير التعليم قبل المدرسي بين الحضر والريف وبين المناطق المختلفة، وتوفير الظروف والدعم للأطفال في السنّ المناسبة لتلقي التعليم قبل المدرسي، وضمان تلقي الأطفال في السن المناسبة هذا التعليم الشامل، لا سيما مَن هم من الأسر الضعيفة اقتصاديا، والأيتام، وذوو الإعاقة، والأطفال في المناطق الريفية الذين غادرهم أولياء أمورهم للعمل.

– صياغة قانون خدمات حضانة ورعاية الأطفال الصغار. سيتم تنفيذ أعمال تجريبية نموذجية لدعم خدمات معمقة لحضانة ورعاية الأطفال الصغار، وتطوير الخدمات المعنية ذات النفع العام والخدمات المتكاملة لرعاية الأطفال والمواليد الجدد، وتحسين الأنظمة ذات الصلة تدريجيا. وسيتم المضي قدما في رفع معدل التحاق الرضع والأطفال دون سن الثالثة بالحضانات بست نقاط مئوية.

– تحسين مستوى ضمان صحة الطفل. سيبلغ معدل فحص الأمراض الاستقلابية الوراثية لدى حديثي الولادة، ومعدل فحص ضعف السمع لدى حديثي الولادة، أكثر من ٩٨٪ وأكثر من ٩٠٪ كل على حدة. وستتم الوقاية والعلاج الفعال للأمراض الشائعة لدى الأطفال والأورام الخبيثة وغيرها من الأمراض التي تشكل خطرا شديدا على صحة الأطفال. وسيتعزز الحفاظ على معدل تطعيم الأطفال في السن المناسبة بلقاحات برنامج التحصين الوطني عند مستوى يفوق ٩٠٪، وستتم إجادة تنفيذ عمل التطعيم بلقاح فيروس الورم الحليمي البشري في إطار برنامج التحصين الوطني، وتطعيم الفتيات فوق ١٣ سنة بلقاح فيروس الورم الحليمي البشري الثنائي التكافؤ مجانا. وسيبلغ عدد أطباء الأطفال الممارسين (المساعدين) وعدد أسِرّة طب الأطفال لكل ألف طفل ١,١٢ طبيب و٣,١٧ سرير كل على حدة. وسيتم تعزيز الفحص المبكر والعلاج المبكر للأمراض الخطيرة لدى الأطفال.

– تعزيز صحة الأطفال من حيث الوزن والبصر والصحة النفسية والعظام وصحة الفم، وتقوية الفحص والتدخل. سيتم تطبيق خطة تقوية الجسم للطلاب في المدارس الابتدائية والمتوسطة بالكامل، لضمان أن يقضي طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة ما لا يقل عن ساعتين من وقت النشاط البدني الشامل يوميا. وسيتم تنفيذ خطة تحسين التغذية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وتحسين هيكل وجبات الطلاب، وتعزيز بناء المطاعم الصحية. وسيتم التنفيذ الفعال لـ"مشروع إضاءة المدارس"، وتحقيق إضاءة الفصول الدراسية في المدارس الابتدائية والمتوسطة وفق المعايير المحددة بالكامل. وسيتم إنشاء آلية مغلقة للفحص والإنذار المبكر والتدخل والإحالة في مجال الصحة

النفسية للأطفال. وسيتم تزويد كل مدرسة ابتدائية ومتوسطة بمعلم واحد للصحة النفسية بدوام كامل (أو جزئي) على الأقل، وتعزيز بناء قسم رعاية الصحة النفسية للأطفال. وسيتم تشجيع جميع المدن (الأقاليم والولايات والعُصبات) والمحافظات (المدن والأحياء والرايات) على إكمال آلية العمل لخدمات رعاية أطفال التوحّد بشكل عام، وتطبيق بناء منظومة خدمات شاملة لتنمية أطفال التوحد وإجراءات خدمات الرعاية لهم.

– تحسين منظومات عمل خاصة للأطفال الذين يواجهون صعوبات، مثل الضمان المعيشي الأساسي، وخدمات التأهيل الطبي، والخدمات التعليمية العامة الأساسية، وخدمات رعاية الصحة النفسية، وحماية السلامة الشخصية، ومسؤوليات الوصاية القانونية. سيتم تعزيز الضمان المعيشي الأساسي للأيتام والأطفال الذين لا يوجد من يعتني بهم فعليا، وتعميق إدارة مؤسسات رعاية الأطفال بنهج منفتح على المجتمع ودفع توسيع الحجم وتحسين الجودة لمؤسسات المساعدة والحماية للقاصرين.

– تعزيز الحماية القضائية للقاصرين ومنعهم من ارتكاب الجرائم بشكل شامل. سيتم رفع نوعية القاصرين في مجال سيادة القانون بلا انقطاع، والاستمرار في تحسين منظومة الوقاية والتدخل والتقويم للمخالفات القانونية والجرائم التي يرتكبونها حسب المستويات المختلفة. وسيتم تعزيز البناء التخصصي والشامل لأعمال محاكمة القاصرين. وسيتم تعزيز الرقابة النيابية بشكل أكبر، وتعزيز الوقاية والإدارة لكبح ارتكاب القاصرين جرائم. وسيتم توطيد قوة المساعدة القانونية والمساعدة القضائية للقاصرين. وستتم معاقبة الجرائم ضد القاصرين بشدة وفقا للقانون. وسيتم إنشاء آلية تقرير

تحليلي عن مدى تنفيذ "نظام الإبلاغ الإلزامي" في قضايا الاعتداء على القاصرين.

– تحسين وتطبيق نظام الوصاية على القاصرين. سيتم تنفيذ قانون تعزيز التربية الأسرية بشكل شامل، وتعميم التربية العلمية للأطفال وتوجيهات الوصاية، وتعزيز مسؤوليات الوالدين أو الأوصياء الآخرين. وسيتم رفع قدرة المدير المسؤول عن شؤون الطفل في لجنة القرويين (السكان) على أداء واجبه، ليقوم بعمل جيد في الاكتشاف والتحقق والإبلاغ عن مخاطر تتعلق بالوصاية على القاصرين، وأحوال تعرضهم لأي اعتداء، وعدم التحاقهم بالمدارس وتسربهم منها. وسيتم تنفيذ نظام وصاية الدولة، حيث تتولى إدارات الشؤون المدنية على مستوى المحافظة فما فوق، وفقا للقانون، مسؤوليات الوصاية المؤقتة والوصاية الطويلة الأمد للقاصرين، الذين يواجهون صعوبات أو يفتقرون إلى الرعاية أو تعرضوا لاعتداء، من أجل ضمان حماية القاصرين الذين لا يوجد من يرعاهم في حالات الطوارئ، في أقرب وقت ممكن.

(٤) حقوق ومصالح المُسنّين

– تعميق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية بشأن مواجهة شيخوخة السكان بشكل استباقي. سيتم تحسين منظومة السياسات والقوانين والأنظمة بشأن المعاملة التفضيلية للمسنين، وحماية كرامتهم وحقوقهم. وسيتم بناء مجتمع صديق للمسنين بشكل شامل، ودفع تحقيق أن كلّ مسنّ لديه من يرعاه، ومن يعتمد عليه، وما يمتّعه، وما يسهم فيه، وأن يعيش مرتاحا، حتى يتمكن المسنون من تشاطر ثمار التنمية والتمتع بشيخوخة سعيدة.

– تحسين الخدمات الصحية للمسنين. سيتم تعزيز بناء أقسام طب

الشيخوخة في المستشفيات الشاملة ومستشفيات الطب الصيني التقليدي، وتحسين مستوى الوقاية من أمراض الشيخوخة وعلاجها، وتعزيز تحويل إنجازات البحث العلمي في مجال صحة المسنين. وسيتم توسيع إمداد خدمات الرعاية التأهيلية والرعاية التلطيفية. وسيتم تعزيز بناء قدرات التمريض التأهيلي وإدارة الصحة في المؤسسات الطبية والصحية القاعدية، وتشجيع توسيع الخدمات المتكاملة للرعاية الطبية ورعاية الشيخوخة. وسيتم تشجيع المؤسسات الطبية على إيصال خدمات إعادة التأهيل إلى التجمعات السكنية والمنازل من خلال إعادة التأهيل النهارية والسرير المنزلي والزيارات الطبية في المنازل وغيرها، ودعم تنفيذ تقييم إعادة تأهيل المسنين وإرشاد إعادة التأهيل ومتابعة إعادة التأهيل بالزيارات وغيرها من الخدمات.

– تحسين إمداد الخدمات الأساسية لرعاية المسنين. سيتم تحسين شبكة خدمات رعاية المسنين في المناطق الحضرية والريفية، وتكثيف الجهود لدعم تطوير مؤسسات رعاية المسنين التي تقدم الضمان الأساسي والدعم الشامل. وسيتم تحسين خدمات رعاية المسنين في التجمعات السكنية، وتعزيز قدرات خدمات الرعاية ووظائف خدمات رعاية المسنين، وسيبلغ معدل تغطية مؤسسات ومرافق خدمات رعاية المسنين في التجمعات السكنية ٧٠٪. وسيتم دفع ٢٠٠٠ مؤسسة حكومية لرعاية المسنين لتصل إلى معايير الدرجة الثانية فما فوق. وسيتم إكمال آلية تشغيل المؤسسات الحكومية لرعاية المسنين، وتشجيع وتوجيه الشركات والقوى الاجتماعية الأخرى للمشاركة بنشاط في تشغيل مؤسسات رعايتهم، وتعزيز خدمات هذه الرعاية بشكل المساعدة المتبادلة. وسيتم تعزيز التكامل العميق بين الرعاية الطبية ورعاية التأهيل،

ودفع بناء المستشفيات التأهيلية ودور الرعاية وغيرها من المؤسسات بالقرب من مؤسسات رعاية المسنين وتشاطر الموارد فيما بينها. وسيتم إكمال آلية العمل لخدمات رعاية المسنين في المناطق الريفية، وتعزيز دعم وضمان هذه الخدمات، وزيادة إتاحتها. وسيتم تعزيز مهننة صفوف العاملين في خدمات رعاية المسنين، ورفع جودة وكفاءة الرقابة الشاملة على هذه الخدمات.

– تشكيل بيئة متكاملة لرعاية المسنين تدمج الخدمات المنزلية والمجتمعية والمؤسسية. سيتم دفع تحسين جودة الخدمات المنزلية والمجتمعية لرعاية المسنين وتوسيع حجمها، وتسريع تحقيق التغطية الكاملة لمرافق الخدمات المدمجة بالتركيز على بناء "دائرة الخدمات الميسرة في غضون ربع ساعة"، وتوسيع سيناريوهات خدمات تيسير معيشة المسنين مثل المساعدة في تناول الوجبات والمساعدة في الاستحمام والمساعدة في زيارة الطبيب والمساعدة في التنقل. وسيتم تحسين آلية ربط الإحالة ومتابعة الخدمات بين المنازل والتجمعات السكنية والمؤسسات. وسيتم تعزيز آلية الزيارة والرعاية للفئات الرئيسية للمسنين مثل المسنين المنفردين في منازلهم والمسنين بلا أبناء مقيمين معهم، وبناء شبكة شاملة للوقاية من المخاطر والسيطرة عليها بالاعتماد على وسائل ذكية، لتحسين دقة وسلامة الخدمات.

– دفع تحسين الجودة وتوسيع النطاق في تحويل المرافق العامة لتكون ملائمة للمسنين وخالية من العوائق. سيتم التركيز على تعزيز تحويل أماكن تقديم الخدمات الحكومية والمستشفيات ومراكز التسوق والبنوك والمحطات والحدائق وغيرها من الأماكن لتكون ملائمة للمسنين وخالية من العوائق. وسيتم تحسين خدمات التنقل الملائمة للمسنين والخالية من العوائق. ويتعين

الحفاظ على طرق الخدمة التقليدية أو استخدام أساليب بسيطة وسهلة وملائمة للمسنين في الخدمات العالية التكرار المتعلقة بالمسنين في مجال معيشة الناس. وسيتم تنفيذ التحويل المنزلي الملائم للمسنين، مع التركيز على إتقان هذا التحويل لمنازل كبار السن المتقدمين في العمر الذين يواجهون صعوبات خاصة والمسنين العاجزين جسديا أو ذهنيا والمسنين ذوي الإعاقة. كما سيتم تعزيز الرقابة النيابية على دعاوى المصلحة العامة ذات الصلة بالبيئة الخالية من العوائق والملائمة للمسنين.

– إثراء وتسهيل الخدمات التعليمية والثقافية والرياضية للمسنين. سيتم توسيع إمدادات الموارد التعليمية والخدمات الثقافية والرياضية للمسنين، وتنفيذ سلسلة من أنشطة "الاستمتاع للفئات العمرية المتقدمة". وسيتم تطوير الجامعة الوطنية للمسنين، وإقامة منصة وطنية للخدمات العامة لتعليم المسنين، وتعزيز توفير الموارد التعليمية العالية الجودة. وسيتم دفع انفتاح جامعات المسنين التي أسستها الإدارات وشركات القطاعات والجامعات وغيرها، على المجتمع لتوفير الخدمات التعليمية لهم، ودفع تعليم المسنين ليدخل إلى مؤسسات خدمات رعايتهم ومراكز الممارسة المتحضرة في العصر الجديد وشبكات الإذاعة والتلفزيون، وتوسيع نطاق تغطية تعليم المسنين. وعند تخطيط وبناء المرافق الرياضية العامة، يجب مراعاة احتياجات تقوية الجسم للمسنين بشكل مستفيض، وسيتم دعم انفتاح الأماكن والمرافق ذات الصلة أمامهم مجانا أو تفضيليا. وسيتم إطلاق أنشطة الرياضة وتقوية الجسم والمسابقات الرياضية للمسنين على نطاق واسع.

– دعم المشاركة الاجتماعية للمسنين. سيتم دفع تنفيذ الخدمات التطوعية

للمسنين بشكل منتظم وطويل الأمد، وإثراء محتواها باستمرار، وابتكار أنماطها، وتحسين ضماناتها. وستتم تنمية وتطوير مشاريع ذات علامات للخدمات التطوعية للمسنين مثل "عمل الفئات العمرية المتقدمة"، والترويج على نطاق واسع للنماذج المتقدمة في هذه الخدمات التطوعية. وسيتم تحسين سياسات دعم العمل والتوظيف للمسنين، وتقديم خدمات توظيف وتطوير مهني عالية الجودة وفعالة للمسنين.

– تعزيز ضمان حقوق ومصالح المسنين من خلال إنفاذ القانون والقضاء. سيتم إنشاء وإكمال آلية العمل لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمسنين، ودفع تشكيل حلقة مغلقة للعمل من الإنذار المبكر والوقاية والكشف والإبلاغ عن المخاطر المرتبطة بالمسنين، إلى تسويتها والتعامل معها. وسيتم توجيه ضربات شديدة للهَجر، وإساءة المعاملة، والاحتيال عبر شبكات الاتصالات، وجمع الأموال غير القانوني، والاحتيال في مجال رعاية الشيخوخة، وغيرها من الأفعال الإجرامية وغير القانونية التي تنتهك حقوق المسنين الشخصية وحقوقهم ومصالحهم في الممتلكات. وسيتم تعزيز الضمان القضائي لحقوق ومصالح العاملين المتجاوزين سنّ التقاعد. وستتم زيادة قوة المقاضاة المدنية والإدارية والتنفيذ والرقابة النيابية في القضايا المتعلقة بحقوق ومصالح المسنين. وسيتم إنشاء وإكمال آلية الخدمات القضائية الميسرة والنافعة للمسنين، وتحسين آلية خدمات التقاضي الملائمة لهم، وإنشاء نوافذ الأولوية لهم واتخاذ إجراءات تيسير أخرى في المحاكم الشعبية على جميع المستويات بشكل عام. وسيتم دعم المسنين المؤهلين لرفع دعوى للحصول على نفقات الإعالة والنفقات المعيشية. وستتم زيادة قوة المساعدة القانونية والإغاثة

القضائية للمسنين.

(٥) حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة

– حماية الحقوق والمصالح المتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم تحسين منظومة القوانين واللوائح لضمان حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تنسيق الجهود لتعزيز بناء وتحويل البيئة الخالية من العوائق في المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز بناء بيئة خالية من العوائق للمرافق العامة وتبادل المعلومات والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ تحويل منازل الأشخاص ذوي الإعاقة لتكون خالية من العوائق، وإطلاق العنان بالكامل لدورهم المهم في المشاركة في بناء البيئة الخالية من العوائق. كما ستتعزز الحماية القضائية والخدمات القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

– رفع مستوى الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم توسيع الرفاهية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تحسين الإجراءات الميسّرة والتفضيلية المعقولة لهم. وسيتم تعزيز المساعدة الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص. وسيتواصل ترسيخ وتوسيع الإنجازات المتحققة في معالجة المشكلات المستعصية في تخلص الأشخاص ذوي الإعاقة من الفقر.

– ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلقي التعليم. سيتم إكمال منظومة التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء صناديق خاصة لهم، ودفع تطور التعليم الدامج. وسيتم تحسين آلية ضمان التعليم الخاص، ودعم أن تقيم وتدير كل محافظة (مدينة وحي وراية) يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة، مدرسة واحدة للتعليم الخاص تلبي المعايير المحددة، وتشجيع المناطق

المؤهلة على بناء مدارس تعليم خاص لمدة ١٥ سنة متتالية.

– تعزيز التوظيف وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم توسيع قنوات التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم تعزيز الدعم السياساتي لتوظيفهم. وسيتم تنفيذ أعمال خاصة لتعزيز توظيفهم بشكل تدريجي، وتحسين السياسات الداعمة للتوظيف المركزي لهم، وابتكار أشكال التوظيف النسبي لهم، وتشجيع الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة على ترتيب فرص عمل لهم. وستتم صياغة وتنفيذ «خطة تحسين المهارات المهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في فترة "الخطة الخمسية الخامسة عشرة"». وسيتم تحسين قدرة خدمات التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة. وستتعزز جهود تحسين بيئة عملهم وحماية حقوقهم ومصالحهم.

– إكمال منظومة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم ترسيخ الوقاية من الإعاقة، وتحسين صحة الأشخاص ذوي الإعاقة، ورفع مستوى خدمات التأهيل. وسيتم إكمال منظومة خدمات الإيواء والرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الضمانات لهذه الخدمات. وسيتم تعزيز تطور قطاع الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيتم دفع تطوير الخدمات المجتمعية لتأجير الأجهزة والأدوات المساعدة على التأهيل. كما سيتم تعزيز بناء منظومة خدمات الرفاهية في مجال الصحة النفسية، وتحسين خدمات التأهيل المجتمعية للمصابين بالاضطرابات النفسية.

– إثراء الحياة الروحية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم توسيع إمداد الخدمات والمنتجات الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة إمداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية الخالية من العوائق. وسيتم تطوير الصناعة

الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيعهم على المشاركة في الإبداع الثقافي وتوارث التراث الثقافي غير المادي، وتنفيذ «معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات». وسيتم تعزيز تنفيذ الأعمال الرياضية الجماهيرية للأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق واسع. كما سيتم تعزيز القوة الروحية للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الثقة بالنفس والاعتماد على الذات.

خامسا، توجيه التنمية السليمة للمجالات الناشئة لحقوق الإنسان

(١) خلق حياة رقمية وذكية جميلة

– الإظهار الكامل لدور التقنيات الرقمية والذكية وعناصر البيانات في إثراء حياة الشعب وتحسين رفاهية معيشته، وتنفيذ عمل "الذكاء الاصطناعي +"، وتوسيع التطبيقات المتكاملة للتقنيات الرقمية والذكية في مجالات مثل التعليم والرعاية الطبية ورعاية المسنين والثقافة والسياحة والتوظيف والاستهلاك. سيتم الاستمرار في رفع معدل تعميم الإنترنت، وتنفيذ العمل الخاص لـ"ترقية الإشارات"، وتسريع بناء شبكة الاتصالات في المناطق الريفية والنائية. وسيتم تنسيق بناء منشآت القدرة الحاسوبية وتطوير خوارزميات النماذج وتوفير موارد البيانات العالية الجودة، وإرساء أساس قوي للتطور الرقمي والذكي.

– تعميق تطبيق التقنيات الرقمية والذكية في العمليات كلها، وتطوير خدمات الشؤون الحكومية الرقمية والذكية التي تتسم بالانتشار وسهولة الوصول والذكاء واليسر والإنصاف والشمول، وتعزيز إدارة الشؤون الحكومية الرقمية والذكية من أجل الشعب. سيتم الدفع المنظم بنشر وتطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي الكبرى في مجال الشؤون الحكومية، واستكشاف بناء نمط خدمة جديد يتميز بالتعرف الدقيق على المتطلبات والتخطيط الاستباقي للخدمات والإنجاز الذكي للعمليات كلها.

– تعزيز البناء المعلوماتي والذكي لجمع آراء الشعب، وتعزيز الترابط وتبادل المعلومات بين أنظمة طلب آراء الشعب بطريقة منظمة وفقا للقانون. سيتم الاستمرار في تسهيل القنوات لجماهير الشعب لعكس الأحوال وتقديم الاقتراحات والآراء أو الشكاوى عبر المنصات الرقمية والذكية، والرد على المطالب المعقولة للجمهور في الوقت المناسب.

– تعزيز التنمية الرقمية والذكية في مجال الصحة، وتحسين نظام السجل الطبي الرقمي والملفات الصحية الرقمية، وتسريع بناء منصة معلومات صحية ومنظومة وطنية لموارد البيانات الضخمة الصحية تغطيان جميع المواطنين ودورة حياتهم بأكملها. سيتم تعميق دفع بناء مشاريع "الإنترنت + الطب" و"الذكاء الاصطناعي + الصحة"، ورفع نسبة تغطية التشخيص والعلاج عن بُعد، والدفع المنظم بتطبيق التقنيات الرقمية والذكية في المساعدة في التشخيص والعلاج، والعلاج الطبي الدقيق والهادف، وإدارة الصحة، وخدمات التأمين الطبي، وغيرها من السياقات.

– تنفيذ إستراتيجية رقمنة التعليم، وإجادة بناء واستغلال منصة الخدمات العامة الوطنية للتعليم الذكي والمركز الوطني للبيانات الضخمة للتعليم، وإقامة شبكة خاصة للتعليم وشبكة لتقاسم القدرة الحاسوبية. سيتم دفع مساعدة الذكاء الاصطناعي في إحداث تغيير جذري في نمط التعليم، وتعزيز التحول المتكيف الرقمي لمنظومة التعليم.

– تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للرقمنة الثقافية، وتعزيز الجمع الرقمي للموارد الثقافية والاستخدام الذكي لها بصورة معمقة. سيتم تعزيز البناء الرقمي للأماكن الثقافية الحديثة، وإطلاق المزيد من المنتجات الثقافية والمتحفية

الرقمية العالية الجودة. وسيتم إجراء أنشطة ثقافية جماهيرية عبر الإنترنت على نطاق واسع، وتحقيق ازدهار الأدب والفن الجديد للجمهور في ظروف الإنترنت، وتعزيز الإبداع والنشر الأدبي والفني باستخدام التقنيات الرقمية والذكية. وسيتم توجيه وتوحيد التطور الصحي للأدب الإلكتروني والألعاب الإلكترونية والمرئيات والسمعيات على الإنترنت.

– تعزيز بناء الوصول المعلوماتي الخالي من العوائق، وضمان إتاحة وسهولة استخدام الخدمات الرقمية، ومساعدة المسنين وذوي الإعاقة وغيرهم على التمتع بالحياة الرقمية معا. سيتم التركيز على تعزيز تحويل المواقع الإلكترونية وتطبيقات الهواتف المحمولة للخدمات الحكومية لتكون خالية من العوائق. وسيتم الاستمرار في تنفيذ أعمال "المساعدة الذكية للمسنين"، وتسريع ترقية الخدمات الذكية الملائمة لهم، وتحسين دقة وصحة خدمات مساعدتهم، ودعمهم للاندماج في المجتمع الرقمي بشكل أفضل. وسيتم إثراء إمداد الأجهزة الطرفية الذكية الملائمة للمسنين. وستتم إقامة ١٠٠ ألف نشاط من الأنشطة التعليمية للتقنيات الذكية مثل "الفصل الرقمي للفئات العمرية المتقدمة" سنويا. وستتم زيادة قوة البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي لمساعدة ذوي الإعاقة، وتنمية قدرات الابتكار العلمي والتكنولوجي في مساعدتهم، وتسريع تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية لدعمهم.

– تنفيذ أعمال رفع مستوى الخبرات المكتسبة والمهارات الرقمية لكل المواطنين بشكل معمّق. سيتم بناء منظومة التعلم الرقمي مدى الحياة، وتحسين مستوى التعليم الرقمي في المدارس، واستكشاف نماذج جديدة للتعليم والتدريب المهني للمهارات الرقمية.

– توحيد تطبيق التقنيات الرقمية، وإكمال إطار الرقابة الأمنية على التقنيات الجديدة وأشكال العمل المُستَجَدّة. سيتم تحسين القوانين واللوائح والسياسات والأنظمة ومعايير التطبيق والقواعد الأخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإكمال أنظمة مثل تسجيل الخوارزميات وإدارة الشفافية وتقييم الأمان، لتعزيز الشفافية والإنصاف وعدم التمييز في نظام الذكاء الاصطناعي.

(٢) حث الشركات على تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان

– تطبيق الأحكام ذات الصلة في قانون البيئة الإيكولوجية وقانون الشركات وقانون العمل وغيرها، وصياغة وتحسين القوانين والسياسات والإجراءات القضائية المتعلقة بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات، وتحسين إرشادات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوجيه الشركات إلى احترام حقوق الإنسان.

– تحسين نظام تقييم المسؤوليات الاجتماعية للشركات في المشتريات الحكومية، وتوفير التدريب والدعم اللازمين للشركات ذات الصلة.

– تشجيع ودعم الشركات للصياغة والإصدار العلني للسياسات والالتزامات للوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، والقيام بتقييم أنشطتها التشغيلية والإدارية والمخاطر المحتملة بسلسلة التوريد، وتحسين آلية التعامل مع الشكاوى. وسيتم تشجيع الشركات على الإفصاح عن المعلومات حول الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية. وسيتم تحسين نظام الإفصاح الإلزامي عن المعلومات للشركات المدرجة في البورصة.

– توجيه الشركات للارتباط العميق بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. سيتم دمج مفهوم "الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات" في إستراتيجية التنمية العالمية للشركات بالاستناد إلى ظروف البلاد والواقع

الفعلي للشركات، والالتزام بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، واتباع «المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان».

– التشارك في بناء "الحزام والطريق" بجودة عالية بالالتزام بالمبادئ التوجيهية المتمثلة في التشاور والتشارك والتنافع، والانفتاح والخضرة والنزاهة، والمعايير العالية وإفادة معيشة الشعوب والاستدامة، ودفع جميع الأطراف المشارِكة في السوق ضمن إطار تعاون "الحزام والطريق"، للوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات في الاستثمارات والمساعدات والأنشطة الاقتصادية والتجارية.

– تطبيق «إرشادات العمل لأداء الشركات مسؤولياتها الاجتماعية في الخارج» و«إرشادات العمل للنزاهة والامتثال للشركات في الخارج»، ودفع الشركات لتعزيز الامتثال في الأعمال، والالتزام بالقوانين المحلية، وتعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية.

– بناء ثقافة مؤسسية تحترم حقوق الإنسان وتضمنها. ستقام دورات تدريبية متخصصة مثل "تعزيز السلوك التجاري المسؤول في الاستثمار بالخارج". وسيتم تشجيع الشركات على تنفيذ واجباتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان في التعاون الاقتصادي والتجاري الخارجي والاستثمار بالخارج، والوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، ورفع وعي الشركات وقدرتها على أداء مسؤولياتها المعنية بحقوق الإنسان.

– إجراء التبادلات والندوات الدولية تحت موضوع "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، والعمل بنشاط على نشر مفاهيم وتجارب الشركات الصينية في أداء المسؤوليات الاجتماعية.

سادسا، الاستمرار في رفع الوعي بحقوق الإنسان

(١) التعليم في مجال حقوق الإنسان

– نشر وتعظيم المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان. سيتم دمج التوعية بالمفهوم الصيني المعاصر لحقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية الوطنية، واستخدام التقنيات الرقمية والذكية بنشاط لاستكشاف أشكال وقنوات وسياقات جديدة لتعليم حقوق الإنسان.

– تعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان في المدارس. سيتم تعزيز تعليم المعارف العامة لحقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والمتوسطة، ودعم إجراء أنشطة الممارسة التعليمية بأشكال مختلفة. وسيتم دعم المعاهد والجامعات للقيام بالتعليم المتعدد التخصصات وإعداد الأكفاء في مجال حقوق الإنسان، ودفع بناء منظومة مناهج حقوق الإنسان، وتأليف ونشر الكتب التدريسية والكتب المرجعية والكتب الإرشادية التعليمية المتعلقة بهذه الحقوق. وسيتم تعزيز بناء منظومة تخصصات حقوق الإنسان وإعداد الأكفاء ذوي المستوى العالي، ودعم الجامعات المؤهلة لاستكشاف تأسيس تخصصات حقوق الإنسان من المستوى الأول بنشاط. وسيتم دعم تدريب معلمي تعليم حقوق الإنسان، ومواصلة استكشاف إنشاء مراكز تدريب المعلمين حول حقوق الإنسان في معاهد وجامعات المعلمين.

– زيادة قوة الدعم لبناء قواعد وطنية للتعليم والتدريب في مجال حقوق

الإنسان. سيتم تعزيز بناء مراكز الفكر وقواعد الأبحاث في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز تخصيص العاملين والضمانات المالية والبنية التحتية والتنظيم والإدارة للقواعد الوطنية للتعليم والتدريب في هذا المجال. وسيتم إنشاء ٥ قواعد وطنية جديدة للتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وسيتم الاستمرار في استكشاف إنشاء مركز التبادل الدولي للتعليم حول حقوق الإنسان بالاعتماد على القواعد الوطنية للتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتنمية برامج بحثية وتعليمية عالية الجودة لحقوق الإنسان موجهة للطلاب الدوليين، ومخيّمات عالية الجودة بهذا الصدد.

(٢) أبحاث حقوق الإنسان

– الاستمرار في تعزيز بناء قدرات أبحاث حقوق الإنسان، وتعزيز أبحاث ذات جودة أعلى في هذه الحقوق، وذلك استناداً لمتطلبات التطور الشامل لقضية حقوق الإنسان، وبالتركيز على القاعدة الأكاديمية، والنهج الموجه نحو الممارسة، والبُعد التاريخي، والمنظور الدولي، وجوانب أخرى. ويتعين تشجيع استخراج المفاهيم الأصلية من ممارسة حقوق الإنسان، وتطوير منظومة التخصصات والمنظومة الأكاديمية ومنظومة الخطاب لحقوق الإنسان.

– دعم الجامعات والمؤسسات البحثية لإجراء أبحاث حول الطرق والنظريات والنظم والتاريخ والثقافة لحقوق الإنسان. سيتم تمتين البحث النظري الأساسي في حقوق الإنسان، وتعزيز البحث في المجالات المتداخلة المتقدمة، وتعميق الأبحاث القطرية والإقليمية.

– تشجيع ودعم النشر الأكاديمي في حقوق الإنسان. سيتم دعم بناء مجلات دورية ومجموعات أكاديمية لحقوق الإنسان، وتحسين جودة نتائج

الأبحاث. وستتم زيادة قوة الدعم المالي للأبحاث الأساسية والمنشورات الأكاديمية حول حقوق الإنسان من الصندوق الوطني للعلوم الاجتماعية وصندوق النشر الوطني، وإنشاء سلسلة من المواضيع الرئيسية للبحث الأساسي. وسيتم دعم نشر نتائج الأبحاث حول حقوق الإنسان، مثل المؤلفات المتخصصة ومجموعات الأبحاث وتقارير مراكز الفكر ومختارات الحالات، وزيادة المكافآت على النتائج العالية الجودة. وسيتم دعم الجمعية الصينية لأبحاث حقوق الإنسان في إعداد ونشر الكتاب الأزرق «تقرير تطور قضية حقوق الإنسان في الصين» بانتظام.

– دعم تنظيم الأنشطة الأكاديمية لحقوق الإنسان. سيتم تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية والمنظمات الاجتماعية على إجراء التبادل والتعاون الأكاديمي في مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع داخل البلاد وخارجها، وإجراء أشكال مختلفة من النشاطات مثل المناقشات الأكاديمية والزيارات ذات المضامين وإصدار التقارير حول حقوق الإنسان.

(٣) التدريب في مجال حقوق الإنسان

– إجراء تدريب الموظفين العموميين في مجال حقوق الإنسان بنشاط، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتحسين مستوى احترام وضمان هذه الحقوق باستمرار. سيتم دمج المعرفة بحقوق الإنسان وسياسات حقوق الإنسان وضمان هذه الحقوق وغيرها، في محتويات تعليم وتدريب الموظفين العموميين، وتنظيم دورات تدريبية مصنفة وعلى مختلف المستويات في مجال حقوق الإنسان.

– دعم القواعد الوطنية للتعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان لتلعب

دورها بنشاط، وإجراء التدريب في مجال حقوق الإنسان لمختلف المجموعات من الناس اعتماداً على ظروف الموقع الجغرافي ومزايا التخصص الأكاديمي.

– دعم الشركات والمؤسسات العامة للقيام بالتدريب في مجال حقوق الإنسان. سيتم تشجيع الشركات والمؤسسات العامة على إنشاء أنظمة التدريب وتوسيع نطاقه وابتكار أشكاله في مجال حقوق الإنسان. وسيتم تعزيز بناء ثقافة حقوق الإنسان في الشركات والمؤسسات العامة.

(٤) التوعية بحقوق الإنسان وتعميم المعرفة بها

– تعظيم وممارسة مفهوم القيم الجوهرية الاشتراكية والمفهوم الصيني المعاصر لحقوق الإنسان، ورفع وعي الجمهور بحقوق الإنسان بأساليب مختلفة بالاستفادة الجيدة من قنوات متعددة مثل الصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الجديدة الشبكية، وتهيئة أجواء مؤاتية لاحترام وضمان حقوق الإنسان في المجتمع بأكمله. وسيتم القيام بأنشطة التوعية بسيادة القانون لحقوق الإنسان بالجمع مع عمل تعميم المعرفة القانونية في البلاد.

– تعزيز إصدار المعلومات حول مسائل حقوق الإنسان. ستتم إقامة مؤتمرات صحفية وإحاطات إعلامية وجلسات حوارية إخبارية حول المسائل الرئيسية والساخنة في تطور حقوق الإنسان، وإصدار كتب بيضاء وتقارير خاصة. وسيتم تلخيص التجارب العملية في الوقت المناسب، وإعلان القضايا النموذجية المتعلقة بضمان حقوق الإنسان.

سابعا، دفع الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان بنشاط

(١) المشاركة النشطة في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان

– تعظيم القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، والدعوة إلى حماية حقوق الإنسان بالأمن، وتعزيز حقوق الإنسان بالتنمية، وترسيخ حقوق الإنسان بالتعاون، وضخ حكمة الصين وقوتها في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان وتطور وتقدم حضارة حقوق الإنسان.

– المشاركة الفعالة في وضع القواعد الدولية لحقوق الإنسان وتحديد أجندتها، وإصلاح وتحسين الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان.

– التمسك بأن حقوق البقاء والتنمية هي حقوق إنسان أساسية، ومواصلة دفع المجتمع الدولي لإيلاء نفس الأهمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، ومعارضة تسييس قضية حقوق الإنسان وازدواجية المعايير في حقوق الإنسان، ودفع المؤسسات المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان للعمل بطريقة عادلة وموضوعية وغير انتقائية.

– إجادة تنظيم منتديات دولية وإقليمية لحقوق الإنسان، وإنشاء منصة تبادل لبناء توافق دولي حول هذه الحقوق.

(٢) القيام بالحوار والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان بشكل فعال

– إجراء الحوار والتشاور والتبادل والتعاون النشط في مجال حقوق الإنسان مع مختلف الأطراف على أساس المساواة والاحترام المتبادل،

لتوسيع التوافق، وتقليل الاختلافات، والتعلم من بعضنا البعض، وتحقيق التقدم المشترك، وذلك من أجل دفع القضية الدولية لحقوق الإنسان بشكل مشترك وتحقيق الفوائد لشعوب جميع الدول.

– توسيع التبادل والتعاون بنشاط مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

– الرد بجدية على رسائل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ودعوة الإجراءات الخاصة المعنية لزيارة الصين وفقا لقدرة الاستقبال.

– إجراء التبادل والتعاون الدولي الواسع النطاق في مجال حقوق الإنسان مع مختلف الدول، خاصة الدول النامية.

– مواصلة المشاركة في أنشطة التبادل الإقليمية ودون الإقليمية حول حقوق الإنسان.

– إجراء التعاون في حماية التراث الثقافي والتبادل الإنساني المعاصر مع الدول المشاركة في مبادرة "الحزام والطريق" بشكل منهجي بالتمحور حول التشارك في بناء "الحزام والطريق"، من أجل تعزيز تواصل قلوب الشعوب.

(٣) المشاركة الفعالة في شؤون حقوق الإنسان للأمم المتحدة

– المشاركة العميقة في عمل هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولعب دور التأثير العملي وقيادة البناء.

– المشاركة الفعالة في الآليات المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لتعزيز التطور الصحي للقضية

الدولية لحقوق الإنسان.

– الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان لأعوام ٢٠٢٨ – ٢٠٣٠، ودعم وترشيح الخبراء الصينيين للتنافس على المناصب في الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

– التنفيذ الجاد للتوصيات التي قبلتها الصين في الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، والمشاركة في الجولة الخامسة من الاستعراض الدوري الشامل.

– مواصلة المشاركة في عملية إصلاح هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والعمل على دفع هيئات المعاهدات إلى أداء مهامها بموضوعية وعدالة واستقلالية ضمن نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بموجب المعاهدات.

– المشاركة البناءة في عملية مفاوضات معاهدة الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

(٤) الاستمرار في تعزيز أعمال استعراض تنفيذ التزامات حقوق الإنسان

– تقديم تقارير تنفيذ الالتزامات إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب، والدخول في الحوار البناء مع هيئات المعاهدات المعنية، وقبول وتنفيذ التوصيات المنطقية والقابلة للتنفيذ من هيئات المعاهدات على ضوء الظروف الوطنية للصين.

– المشاركة في استعراض التقرير السابع حول تنفيذ الصين لـ«اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة» والتقرير الموحد الخامس والسادس حول تنفيذ «اتفاقية حقوق الطفل».

– إعداد وتقديم التقرير الرابع حول تنفيذ «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» والتقرير الموحد من الثامن عشر إلى العشرين حول تنفيذ «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري» والتقرير الموحد الرابع والخامس حول تنفيذ «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، والمشاركة في استعراض هذه التقارير.

– تعزيز تنفيذ الأعمال المتعلقة بتنفيذ «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» بنشاط.

ثامنا، تنفيذ الخطة وتطبيق المسؤولية

على لجان الحزب والحكومات على مختلف المستويات أن تتحمل المسؤولية التاريخية عن دفع تطور قضية حقوق الإنسان، وتعزز التنظيم والقيادة، وتضطلع بالمسؤوليات وتؤدي المهام بروح المبادرة، وتقوم بعمل جيد في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان على ضوء الواقع الملموس.

سيتم تحسين آلية الاجتماع المشترك لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وسيتم تعزيز تنفيذ «خطة العمل» والرقابة على تنفيذها، وضمان تنفيذها على نحو شامل ومتعدد المستويات.

وسيتم تحسين آلية التقييم من قبل طرف ثالث. وسيتم تنظيم إجراء تحقيقات وأبحاث وتقييمات مرحلية، وتعزيز متابعة الوضع وتقييم المخاطر وتبادل الخبرات.

وسيتم تشجيع وسائل الإعلام على القيام بالتوعية بـ«خطة العمل» على نطاق واسع، وتهيئة جو اجتماعي لتنفيذ «خطة العمل» بنشاط.